الأمم المتحدة

A/79/PV.67

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والسبعون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **67**

الثلاثاء، 29 نيسان/أبريل 2025، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس: السيد يانغ ..... (الكاميرون)

افتُتحت الجلسة الساعة 15/05.

تأبين قداسة البابا فرنسيس

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لمن دواعي حزني تأبين قداسة البابا فرنسيس، الذي وافته المنية يوم الاثنين 21 نيسان/أبريل 2025.

وباسم الجمعية العامة، أطلب إلى المراقب عن الكرسي الرسولي أن يبلغ تعازينا لشعب الكرسي الرسولي وجميع الكاثوليك في جميع أنحاء العالم. وأدعو الممثلين الآن إلى الوقوف مع التزام الصمت لمدة دقيقة حدادا على قداسة البابا فرنسيس.

وقف أعضاء الجمعية العامة مع التزام الصمت لمدة دقيقة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نبكي اليوم رحيل قداسة البابا فرنسيس مع تكريم وإحياء ذكرى إرثه الدائم. فبالنسبة للمؤمنين في جميع أنحاء العالم، كان البابا فرنسيس أكثر من مجرد زعيم للكنيسة الكاثوليكية. إنه كان صوتا أخلاقيا وضميرا عالميا. ودافع بتواضع وشجاعة عن كرامة المهمشين والفقراء ومن لا صوت لهم.

ونتذكر خطابه التاريخي أمام الجمعية العامة في عام 2015 (انظر A/70/PV.3). فقد ذكّرنا في هذا الخطاب بأن السعي إلى تحقيق الصالح العام يجب أن يكون نبراسا نستشرد به في جميع أعمالنا، سواء في السياسة أو الاقتصاد أو الدبلوماسية. وحث جميع الأمم على الترفع عن المصالح الذاتية وعلى التضامن مع الأجيال القادمة. وما انفك قداسيذكرنا بأن كرامة الإنسان مسؤولية جماعية، وأن حياتنا مرتبطة بعضها ببعض، وأن ما من أحد ينبغي إقصاؤه من الاستفادة من ثمار التقدم البشري وأنه يجب ألا نسمح ببقاء أي كان على هامش المجتمع أو في براثن الفقر.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

إننا اليوم لا نؤبن رئيس الكنيسة الكاثوليكية فحسب، بل نؤبن أيضا رجلا تخطت شفقته الحدود وتجاوزت الأديان. وبينما نبكي رحيله، ينبغي ألا نخلد ذكراه بالكلمات بل بالأفعال. فلنسع جاهدين لبناء عالم يجسد القيم التي عاش وفقا لها: أي التواضع والعدالة والرحمة والرجاء. فلتسكن روح قداسة البابا فرنسيس في سلام أبدي. وأتمنى أن تستلهم الجمعية العامة إرثه للوفاء بمهمتها السامية المتمثلة في الحفاظ على كرامة الجميع ووحدتهم في كل مكان.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام للأمم المتحدة، معالي السيد أنطونيو غوتيريش.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): كان قداسة البابا فرنسيس رجلا مؤمنا ينبي الجسور بين جميع الأديان. وكان نصيرا لأكثر الناس تهميشا على وجه الأرض. لقد كان صوتا للتجمع في عالم منقسم وصوتا للرحمة في عالم قاس وصوتا للسلام في عالم تسوده الحروب. وكان صديقا ثابتا للأمم المتحدة، حيث خاطب الدول الأعضاء من على هذا المنبر ذاته في عام 2015. وخلال تلك الزيارة التاريخية، تحدث أيضا عن المثل الأعلى لمنظمتنا المتمثل في "أسرة بشرية متحدة، تعيش في وئام ولا تعمل من أجل السلام فحسب ولكن في سلام ولا تعمل من أجل العدالة فحسب ولكن بروح العدالة".

وبالنيابة عن منظومة الأمم المتحدة، أتقدم بأحر التعازي للكاثوليك والكثيرين غيرهم في جميع أنحاء العالم الذين يشعرون بالحزن لهذه الخسارة الفادحة.

ترأس البابا فرنسيس كنيسة الروم الكاثوليك لمدة 12 عاما، ولكن سبق ذلك عقود من الخدمة والأعمال الصالحة. وقد وجد البابا فرنسيس، عندما كان شابا يافعا، ضالته في الأحياء الفقيرة من بوينس آيرس حيث أكسبه تفانيه في خدمة الفقراء فيما بعد لقب "أسقف الأحياء الفقيرة". ورسخت تلك التجارب المبكرة اقتناعه بأن الإيمان يجب أن يكون محركا للعمل والتغيير ولم يهدأ للبابا فرنسيس بال في سبيل ترجمة ذلك إلى واقع وأصبح مدافعا قويا لا يلين عن العدالة الاجتماعية والمساواة. ورسمت رسالته العامة البابوية لعام 2020 المعنونة، "جميعنا إخوة"، خطا مستقيما بين الجشع والفقر والجوع وعدم المساواة والمعاناة. وفي الوقت الذي شجب فيه ما يتسم به اقتصادنا المعولم من عدم مساواة، حذر أيضا مما أسماه "عولمة اللامبالاة".

ولن أنسى أبدا الزيارة الرسمية الأولى التي قام بها بصفته البابا في الوقت الذي كنت أشغل فيه منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. اختار البابا فرنسيس الذهاب إلى جزيرة لامبيدوزا في البحر الأبيض المتوسط في عام 2013 لجعل المحنة اليائسة لطالبي اللجوء والمهاجرين في بؤرة الاهتمام العالمي. وحذّر من "ثقافة الراحة التي تجعلنا لا نفكر إلا في أنفسنا وتجعلنا لا نكترث بصرخات الآخرين". وفي اليوم العالمي للاجئين في العام الماضي، دعا جميع البلدان إلى "الترحيب بالذين يطرقون أبوابنا وتشجيعهم ومصاحبتهم وإدماجهم".

وعندما التقيت به في الفاتيكان بصفتي الأمين العام في عام 2019، أدهشتني إنسانيته وتواضعه. لطالما رأى التحديات من خلال عيون أولئك الذين يعيشون على هامش الحياة. وقال إنه لا يمكننا أبدا أن نغض الطرف عن الظلم وعدم المساواة أو أن نغمض أعيننا عن أولئك الذين يعانون من النزاعات أو أعمال العنف.

ودائما ما كان البابا فرنسيس طوافا من أجل السلام وغامر بزيارة بلدان مزقتها الحروب في جميع أنحاء العالم، من العراق إلى جنوب السودان إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها، منددا بسفك الدماء والعنف وداعما للمصالحة. ووقف باقتناع مدافعا عن الأبرياء العالقين في مناطق الحرب، مثل أوكرانيا وغزة. وفعل ذلك من خلال منبره العالمي ولكنه فعله أيضا بطرق أعمق وعلى مستوى شخصي بدرجة أكبر.

فكل يوم ومن دون انقطاع، وفي تمام الساعة السابعة مساءً، كان يتصل بهدوء بكنيسة العائلة المقدسة في مدينة غزة. وكما قال أحدهم في الكنيسة، "كان يسألنا كيف حالنا، ماذا أكلنا، هل لدينا مياه نظيفة، هل أصيب أحد؟ لم يكن الأمر قط ممارسة دبلوماسية أو مسألة التزام. كانت الأسئلة التي يسألها الأب لابنه".

وفي رسالته الأخيرة يوم أحد الفصح، أكد البابا فرنسيس الأهمية الحيوية لإنهاء هذه النزاعات.

(تكلم بالفرنسية)

لقد جسّد البابا فرنسيس حتى النهاية النداء من أجل العدالة ومن أجل الناس ومن أجل الكوكب. وبفضل رسالته البابوية "الحمد لك"، التي نُشرت في عام 2015، أسهم في اعتماد اتفاق باريس من خلال دعوة القادة إلى حماية بيتنا المشترك. كما سلّط الضوء على الروابط الواضحة بين التدهور البيئي وانحطاط حالة البشر. لقد أدرك البابا فرنسيس أن أولئك الذين تسببوا بأقل قدر في أزمة المناخ هم الذين عانوا من أسوأ عواقبها وأن لدينا واجبا أخلاقيا وروحيا للعمل.

(تكلم بالإسبانية)

في عالم اليوم الذي يسوده الانقسام والخلاف، كان من المهم بشكل خاص أن يعلن البابا فرنسيس عام 2025 عام الرجاء. لقد كان دائما رسولا للأمل. ويجب علينا جميعا الآن أن نحمل هذا الأمل ونمضي به قدما. وخلال جنازته، يوم السبت، تأثرت بشدة لرؤية قادة من جميع الأديان والأطياف السياسية يتحدون في تضامنهم لتكريم حياة البابا فرنسيس وإنجازاته. وما رأيته كان روحا نادرة من الوحدة والتفكير الرصين، وهي الروح التي نحتاجها الآن أكثر من أي وقت مضى. سيصبح عالمنا مكانا أفضل بكثير إذا اتبعنا النموذج الذي جسده، نموذج الوحدة والتراحم والتفاهم من خلال أقوالنا وأفعالنا. وبينما ننعى رحيل البابا فرنسيس، فلنجدد التزامنا بالسلام والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية، وهي القضايا التي كرّس لها كل لحظة من حياته الاستثنائية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة إريتريا التي ستتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

السيدة تسفاماريام (إريتريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): بأسمى آيات الاحترام، أشيد باسم مجموعة الدول الأفريقية بقداسة البابا الراحل، البابا فرنسيس، الذي وافته المنية يوم الإثنين، 21 نيسان/أبريل 2025.

يترك قداسة البابا فرنسيس الراحل إرثا مهما من خلال إسهاماته الكبيرة في تطوير كنيسة الروم الكاثوليك والجهود الإنسانية الدولية التي بذلها في جميع أنحاء العالم. لقد أدت قيادة البابا فرنسيس الراحل

ورؤيته في الداخل إلى تحقيق تقدم كبير في العديد من المجالات المهمة. وساعدت جهوده في ضمان الانخراط القوي لكنيسة الروم الكاثوليك وبنائها لشراكات قوية على الصعيد الدولي.

وقدم البابا فرنسيس إسهامات كبيرة لأفريقيا، بما في ذلك تأكيد أهمية القارة داخل الكنيسة الكاثوليكية والمناداة بالسلام والمصالحة في المناطق التي تمزقها النزاعات والدعوة إلى كاثوليكية لامركزية بقدر أكبر وأكثر أهمية ثقافيا. كما عزز الروابط مع المجتمعات الأفريقية وأظهر ارتباطا عميقا مع شباب القارة وشجع الكاثوليك الأفارقة على تطوير أساليبهم الفريدة في الحياة الرعوية.

وخلال السنوات الماضية، في وقت تملكت فيه مشاعر اليأس وعدم اليقين عددا لا يُحصى من البشر في جميع أنحاء العالم، كرّس البابا فرنسيس نفسه لحماية البيئة وتعزيز الدبلوماسية السلمية بصوت قوي. إنه رجل ذو إيمان راسخ ولديه شفقة لا حدود لها، وقد كرّس حياته للنهوض بالفقراء والدعوة إلى السلام في عالم مضطرب. كما سعى البابا خلال فترة ولايته إلى تقديم إسهامات كبيرة فيما يتعلق بالقضايا الإنسانية، مما ساعد على تحسين حياة الناس في جميع أنحاء العالم. إن إرث البابا فرنسيس هو رسالة السلام والمصالحة والتضامن التي تعيش في قلوب أولئك الذين ألهمهم. وستبقى جهود البابا في تعزيز الحوار والوئام والسلام في الذاكرة دائما.

في الختام، أود أن أتقدم بخالص التعازي لعائلته المكلومة ولكنيسة الروم الكاثوليك وأتباعها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ.

السيد بارفاثانيني (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): إن وفاة قداسة البابا فرنسيس في 21 نيسان/أبريل 2025 لحظة حزن عميق، ليس للطائفة الكاثوليكية العالمية وحدها، ولكن أيضا للعالم بأسره الذي استلهم الكثير من حياته الاستثنائية. كان البابا فرنسيس قائدا لا يتكرر في جيل واحد. لقد تجاوزت رسالته جميع الحدود في خدمة البشرية وفي المحبة والتواضع، وأثّرت في عدد كبير من الناس. إن حياته، التي كرّسها للسلام والعدالة وكرامة الإنسان، والتزامه العميق تجاه جميع البشر، ولا سيّما الفقراء والمهمشين، تُمثل مصدر إلهام وشهادة حية على إيمانه الثابت بخدمة الإنسانية.

سيكون إرث قداسة البابا فرانسيس إرثاً من الرحمة. وسيجسّد هذا الإرث روح الخدمة للبشرية. وسيحفّز الناس من جميع الأديان على التعايش في سلام ووئام. لقد شجّعتنا رسالته الأخيرة بمناسبة عيد الفصح على الإيمان بمبدأ الإنسانية في أفعالنا اليومية. إنها تذكّرنا بأن المحبة يمكن أن تنتصر على الكراهية، والنور على الظلام، والحق على الباطل. إن السير على نهجه سيقودنا إلى عالم أكثر استقراراً وسلاماً وازدهاراً.

إن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ تنضم إلى العالم أجمع في الحداد على وفاة قداسته، الذي سيُذكر بوصفه "بابا الشعوب"، ومصدراً للقوة الروحية، ومنارة أمل ومحبّة للملايين حول العالم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الآن الكلمة لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية، الذي سيتكلم باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

السيد بيريس أيستاران (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): تتشرف جمهورية فنزويلا البوليفارية بأن تتحدث باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي تُعرب دولها الأعضاء عن عميق حزنها لوفاة قداسة البابا فرانسيس. لقد كان البابا فرانسيس راعياً مُخلصاً، عزيزاً على قلوب أبناء منطقتنا، واتسمت حياته وبابويته بين الناس بالتواضع والرؤية المتقدمة للتقدم الاجتماعي والعدالة الاجتماعية.

وباعتباره أول بابا من منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، كان البابا فرانسيس شخصية محورية وتحويلية في تاريخ الكنيسة الكاثوليكية وفي العالم المعاصر بأسره. لقد أُستقبل انتخابه في عام 2013 بالأمل من قبل ملايين الكاثوليك والمؤمنين بل وحتى غير المؤمنين حول العالم، نظراً لبراعته في تحقيق المصالحة ولصفته مروجاً لا يعرف الكلل لثقافة السلام. وتميّز بوصفه الحبر الأعظم برسالة البساطة، والتقرب من الفقراء والمهمشين، والدفاع الثابت عن كرامة الإنسان.

وبصفتنا من أبناء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فإننا نشعر بارتباط خاص بإرثه. فقد كان، بروحه الإنسانية العميقة، مناصراً دائماً لتحقيق حلم بوليفار وسان مارتان، أي وحدة منطقتنا، وهو أمر عرّفه هو نفسه بأنه نبوءة، وهو توقٌ إلى أن تتوحد شعوبنا حول سيادتها متجاوزةً الأيديولوجيات وأن تعترف وتتفهم بعضها البعض كمكونات أساسية لمنطقتنا، بهوية مشتركة وكأخوة وأخوات يتبنون تنوعهم. وسوف نتذكر دائماً كلماته الحكيمة، ولا شك أننا سنحقق تحقيقاً تاماً هذا الطموح النبيل عاجلاً وليس آجلاً.

روّج قداسته على مدى أكثر من عقد من الزمن على رأس الكنيسة الكاثوليكية للحوار بين الأديان والتفاهم بين الثقافات والعناية ببيتنا المشترك، داعيًا إلى إيكولوجية شاملة في رسالته البابوية العامة "كن مسبّحاً". دعا البابا فرانسيس، برؤية إنسانية واجتماعية عميقة، إلى السلام العالمي وإلى اقتصاد أكثر عدالة وإلى الترحيب الأخوي بالمهاجرين وإلى كنيسة أكثر انفتاحاً، أقل تركيزاً على السلطة وأكثر تركيزاً على الخدمة بدلاً من ذلك. ولطالما تردد صوته النابع من الوحي في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في المحافل الدولية، حيث كان يدعو باستمرار إلى السلام ونزع السلاح والتعاون بين الأمم والعولمة التي لا تترك الفئات الأكثر ضعفاً تتخلف عن الركب. لقد كان من أشد المدافعين عن التعددية كوسيلة لمواجهة التحديات المشتركة للبشرية، وتجاوزت قيادته الروحية الحدود، وألهم المؤمنين وغير المؤمنين على حد سواء.

خلال الزيارة التاريخية التي قام بها قداسة البابا فرانسيس إلى الجمعية العامة في 25 أيلول/سبتمبر 2015، أي قبل 10 سنوات تقريباً، خلال اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، أكد بوضوح على أهمية هذه المنظمة والقيم المكرسة في ميثاقها التأسيسي. وذكر في تلك المناسبة الجليلة:

> "فعندما يُحترَمُ ميثاق الأمم المتحدة ويُنَفَّذُ بشفافية وصدق وبدون دوافع خفية، كمرجع ملزم للعدالة وليس كأداة لإخفاء نوايا غامضة، فإن ذلك يؤدي إلى إحلال السلام. وبالعكس، عندما تُعتبر القاعدة مجرّد أداة تُستخدم عندما تحقق النتائج الملائمة ويتم تفاديها عندما لا تفعل ذلك، فإننا سنفتح الباب لتداعيات لا سبيل لاحتوائها بفعل قوى خارجة عن السيطرة، تسيء على نحو خطير إلى السكان العزّل، وإلى بيئتينا الثقافية والبيولوجية." (A/70/PV.3، ص 5)

وأضاف قداسته:

”إن الإطار القضائي الدولي لمنظمة الأمم المتحدة ولكلّ إنجازاتها، الجدير بالثناء، يمكن تحسينه كأي عمل بشري آخر، ولكنه يظل ضروريا؛ وفي الوقت نفسه، يمكن أن يشكّل تعهّدا لمستقبل آمن وسعيد لأجيال الغد. وهذا سيتحقق إذا ما تمكن ممثلو الدول من تحييد المصالح والأيديولوجيات المتحيزة والبحث بصدق عن خدمة الخير العام.“ (المرجع نفسه، ص 6).

سيُذكر البابا فرانسيس كقائد أخلاقي للقرن الحادي والعشرين ترك إيمانه العميق والتزامه بالعدالة وتفضيله للفقراء بصمة لا تمحى في تاريخنا الجماعي. وباسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، نعرب عن تعازينا القلبية للكرسي الرسولي ولشعب الأرجنتين وللمجتمع الكاثوليكي العالمي ولجميع الذين ينعون اليوم في جميع أنحاء العالم رحيل أحد المنارات الأخلاقية العظيمة في عصرنا، وهو صوت ثابت للكرامة الإنسانية وزارع الأمل الذي لا يكلّ.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

السيد ميلر (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

ننعي اليوم رحيل قائد روحي فذ، قداسة البابا فرانسيس، الذي ترك إرثه بصمة لا تُمحى في عالمنا. وبالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، أود أن أتقدم بتعازينا الصادقة إلى الكرسي الرسولي والكنيسة الكاثوليكية وملايين المؤمنين في جميع أنحاء العالم. إن قلوبنا معهم في هذا الوقت العصيب.

كرّس البابا فرانسيس حياته للإيمان والسلام وخدمة الإنسانية. لقد عمل بلا كلل على دعم مبادئ التعاطف والوحدة والعدالة، مدافعاً عن كرامة وحقوق جميع الناس. لقد كان راعي الكنيسة الذي قاد من القلب، والذي جسّد تعاليمه، ولهذا السبب كان وسيظل يُعرف ببابا الشعب. وقد ركزت تعاليمه على المحبة والتواضع والعدالة الاجتماعية وخدمة الآخرين، وألهمت الملايين للعيش بهذه الفضائل. إن التزام البابا فرانسيس الراسخ بالسلام والرحمة والكرامة الإنسانية والحوار بين الأديان والوئام العالمي يعزز الروابط بين الأمم والثقافات والأديان، ويعزز التفاهم والتعاون في عالم غالباً ما يكون مُنقسماً. لقد وفرت قيادته الأخلاقية الإرشاد في أوقات الشدائد، وقدمت الأمل والعزاء للمحتاجين، لا سيما المظلومين والضعفاء والمهمشين. وبالإضافة إلى دوره الروحي، فقد دافع عن القضايا الإنسانية والواجب الأخلاقي لمعالجة التدهور البيئي.

كان البابا فرانسيس منارة للأمل ورمزاً للصمود، وسيظل أثره ملموساً لأجيال قادمة. لقد لفت الانتباه إلى الزوايا المنسية في المجتمع، مسلطاً الضوء على أولئك الذين غالباً ما لا تُسمع أصواتهم. ونحن نودّعه، ينبغي أن نكرّم ذكراه بمواصلة رسالته من أجل السلام والعدالة والتضامن بين جميع الناس. فلتدم رؤيته لعالم قائم على الحب والتراحم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الولايات المتحدة الأمريكية الذي سيتكلم باسم البلد المضيف.

السيدة شي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): نجتمع اليوم لتأبين قائد فذ ومنارة للتراحم، البابا فرنسيس. لقد كرس قداسته حياته لخدمة الإنسانية، متجاوزاً الحدود والأديان والثقافات، لتعزيز رسالة المحبة والتواضع والتضامن.

ونقدم تعازينا الحارة للمؤمنين الكاثوليك في جميع أنحاء العالم وللكرسي الرسولي ولجميع الذين تأثرت حياتهم بقيادة البابا فرنسيس الأخلاقية والروحية. كان البابا فرنسيس بمثابة مرشد روحي لأكثر من بليون كاثوليكي في جميع أنحاء العالم، بمن في ذلك أكثر من 50 مليون كاثوليكي في الولايات المتحدة. ومنذ بداية بابويته، عملت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل وثيق مع البابا فرنسيس. ويتذكر الأمريكيون جيدًا زيارته لبلدنا في عام 2015، والتي أثر خلالها في حياة الكثيرين.

لقد أوجدت جهود البابا لتعزيز الحوار بين الأديان أساسًا لمزيد من الاحترام بين الناس من مختلف الثقافات والأديان. وكان البابا فرنسيس قائدًا متفانيًا وملتزمًا بخدمة أشد الفئات ضعفًا والدفاع عن الحرية الدينية. وهو أول بابا من الأمريكتين والنصف الجنوبي من الكرة الأرضية. لقد ألهم البابا فرنسيس الناس في جميع أنحاء العالم بتذكيرهم بأن الكنيسة هي بمثابة مستشفى ميداني للمنكسرين والجرحى. كما سيُذكر أيضًا برحلاته حول العالم لنشر رسائل الحقيقة والسلام والوحدة. وحث البابا فرنسيس الدول على السعي إلى الحوار والمصالحة والسلام الحقيقي. لقد كانت نداءاته الصادقة التي وجهها حتى في هذه القاعة بالذات صدى للوعد الذي تأسست عليه الأمم المتحدة بأن الدبلوماسية يجب أن تسود وأن آفة الحرب يجب أن تتغلب على ويلات الحرب. ونقف متحدين في الإيمان بأن حرية التعبير وحرية الدين أو المعتقد ركيزتان توأم للحرية. ويواصل شعب الولايات المتحدة الحداد والصلاة من أجل البابا فرنسيس. رحمة الله عليه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب.

رئيس الأساقفة كاتشيا (الكرسي الرسولي) (*تكلم بالإنكليزية*): إن وفد بلدي ممتن لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة العامة الاستثنائية للجمعية العامة لتأبين قداسة البابا فرنسيس. وأود أن أعرب عن امتناني العميق للأمين العام لسفره إلى الفاتيكان لتمثيل الأمم المتحدة في جنازة البابا فرنسيس يوم السبت الماضي. وأشكر جميع المشاركين على حضورهم اليوم، على الرغم من جدول الأعمال الحافل، حيث نتوقف لتكريم البابا فرنسيس والتأمل في إرثه. تحية حارة إلى جميع الحاضرين هنا والمتابعين عن بُعد، الراغبين في تكريم البابا فرنسيس. وأود أيضًا أن أنوه بالاحترام الذي أُبدي لذكرى البابا فرنسيس من خلال إنزال علم الأمم المتحدة في جميع مراكز عمل الأمم المتحدة اليوم. وقد تردد صدى هذا التكريم في جميع أنحاء العالم من خلال الأعلام التي ترفرف في العديد من عواصم الدول الأعضاء. أشكرهم جميعا. وأود أن أشكر جميع المتكلمين الذين أدلوا ببيانات بعد ظهر اليوم. لقد قدموا لنا بانوراما رائعة لكيفية تأثير حبرية البابا فرنسيس على جميع مناطق العالم.

لقد اعترف البابا فرنسيس بالأهمية الأساسية لتعددية الأطراف، وفي قلبها الأمم المتحدة، باعتبارها التعهد بمستقبل آمن وسعيد للأجيال القادمة. وفي الوقت الذي لم يتردد في تسليط الضوء على الحاجة إلى

الإصلاح والتكيف، كان واضحًا أن الأمم المتحدة لا تزال ضرورية. كانت كلماته وأفعاله شاهدة على ذلك، وأود أن أشارك صوراً من ثلاث لحظات معينة.

تعود بنا الصورة الأولى إلى عشر سنوات تقريبًا، إلى 25 أيلول/سبتمبر 2015، عندما خاطب البابا فرنسيس، من هذا المنبر بالذات، الجمعية العامة (انظر A/70/PV.3). وكان حضوره علامة واضحة على تقديره لهذه المنظمة، خاصة في تلك اللحظة التي اعتُمد فيها برنامج العمل للسنوات الخمس عشرة القادمة. وإذ وصف البابا فرنسيس الخطة بأنها علامة رجاء مهمة، شجّع قادة العالم على ضمان أن يتمكن الجميع من الحصول على الحد الأدنى من الوسائل الروحية والمادية اللازمة للعيش بكرامة. كما دعاهم أيضًا إلى النظر في أساس التنمية البشرية المتكاملة، أي الحق في الحياة، وبشكل أعم، ما يمكن أن نسميه الحق في الوجود للطبيعة البشرية نفسها.

أما الصورة الثانية فتعود إلى عشية الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة في عام 2020، عندما استقبل البابا فرنسيس السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، في الفاتيكان. وبطريقة غير مسبوقة، ألقيا معا بيانًا محذرين العالم من أنه يجب ألا نغض الطرف عن أشكال الظلم وعدم المساواة وخزي الجوع والفقر في العالم والأطفال الذين يموتون بسبب افتقارهم للماء والغذاء والرعاية الضرورية. وذكّرا بمحنة جميع النازحين وأولئك الذين يغادرون بلدانهم بحثًا عن حياة أفضل، ومع ذلك، غالبًا ما يلقون مصيرا مأساويا. كما أعلنا بلا خجل أن سباق التسلح وإعادة التسلح النووي كانا يستغيثان بالله. وكترايق، أكدا على أهمية الثقة في الحوار بين الأفراد وبين الأمم، وفي تعددية الأطراف من أجل بناء عالم يسوده السلام.

الصورة الثالثة هي صورة "ستاتيو أوربيس"، الصلاة من أجل العالم أجمع، التي قادها البابا فرنسيس في 27 آذار/مارس 2020، خلال جائحة فيروس كورونا. وكما قد يتذكر الأعضاء، في ساحة القديس بطرس المظلمة والمهجورة، كان هدف البابا أن يستغيث بالله لرفع آلام وكرب البشرية جمعاء، مصليًا من أجل العون الإلهي وشاهدًا على الرجاء بأننا معًا قد نتغلب على تلك الفترة المأساوية. في تلك اللحظة، أدرك العالم بأسره أننا مترابطون لا محالة. فقد أصاب مرض فيروس كورونا الدول الغنية والفقيرة، النامية والمتقدمة النمو على حد سواء. وشعرنا جميعًا بالعجز والاعتماد على بعضنا البعض. وأدركنا أن التحديات العالمية تتطلب استجابات عالمية بنفس القدر. ومع ذلك، ومنذ بداية حبريّته، حذّرنا البابا فرنسيس أيضًا من أن هناك جائحة أخرى غير محتملة، جائحة أخلاقية عرّفها بعولمة اللامبالاة. إنها تخدّرنا، ومن المفارقات أنه في اللحظة التي يحتاج فيها شخص ما إلى مساعدتنا، نبتعد عنه.

وأظهر البابا فرنسيس طريقة أخرى للتصرف جسدها في عام 2019 عندما وقّع مع الإمام الأكبر للأزهر وثيقة "الأُخوّة الإنسانية من أجل السلام العالمي والعيش المشترك". وتبلورت الأفكار التي عبّر عنها في تلك الوثيقة في الرسالة العامة البابوية المعنونة "جميع الأخوة" بشأن الأخوّة والصداقة الاجتماعية والتي روى فيها القصة المعروفة عن السامري الصالح الذي يعتني بالمصاب والمنبوذ على قارعة الطريق.

وكما لاحظ البابا فرنسيس بدقة، لا يوجد بديل عن الثقة بأفضل ما في النفس البشرية والحفاظ على المحبة وإعادة الكرامة للمتألمين وبناء مجتمع جدير بهذا الاسم. وبهذه الروح، اختار "حجاج الرجاء" شعاراً لسنة اليوبيل 2025 للكنيسة الكاثوليكية التي تتزامن مع الذكرى السنوية الثمانين لإنشاء منظمة الأمم المتحدة. إن أفضل طريقة يمكننا أن نحيي بها ذكرى البابا فرنسيس اليوم هي أن نتسلم شعلة الأمل تلك ونسترجع الروح التي أوجدت هذه المنظمة قبل ثمانين عامًا لكي نعمل معًا على تسليم عالم أفضل للأجيال التي ستلينا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبلغ الجمعية بأنني تلقيت طلبات من دول أعضاء إضافية للتكلم في هذه الجلسة التذكارية.

السيد أودون (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): تمر الأرجنتين بلحظات مؤلمة فقدت فيها ابنا وأبا في الوقت نفسه. ولذلك، نود أن نعرب عن امتناننا لما نظمته دول أخرى من فعاليات حتى الآن.

تنعى البشرية رحيل البابا فرانسيس الذي كان قائدًا روحيًا. لقد كان أيضًا النبراس الذي يضيء طريق الكرامة الإنسانية التي كان مدافعا قويا عنها، ولا سيما الكرامة الإنسانية التي كانت تتجلى في أكثر المنسيين: الأطفال الذين لم يروا النور بسبب آفة الإجهاض؛ كبار السن الذين غالبًا ما يُقلل من شأنهم، خاصةً عندما يُطرح خيار القتل الرحيم؛ النساء اللاتي يعانين من الاتجار والاستغلال؛ الأطفال المعروضين للبيع نتيجة الحمل لفائدة الغير؛ المحرومين من حرية الفكر والدين، وهي حقوق مهددة للعديد من ضحايا الهجمات ذات الدوافع الدينية في جميع أنحاء العالم.

وكان مدافعا قويا عن أهمية الأسرة. وكان يؤكد أن الأسرة كانت المكان الأول الذي تعلمنا فيه قيمة الآخر حيث حُفر في قلوبنا مبدأ المساواة في الكرامة الإنسانية للجميع، بلا تمييز على أساس العمر أو الظروف أو المكانة. وتشكل حماية الأسرة مبدأ قيّما في القانون الدولي، ولكنه لا يحظى دائمًا بالاهتمام الذي يستحقه في وثائقنا.

وكما نتذكر، فقد اختار زيارة الأمم المتحدة ضمن أولى رحلاته في عام 2015. وقد ترك لنا هنا إرثًا وثيق الصلة بالحالة الراهنة يحثنا فيه على وضع حد

> "بأسرع ما يمكن لظاهرة الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي، مع تبعاتها الأليمة من اتّجار بالبشر وبالأعضاء والأنسجة البشرية، ومن استغلال جنسيّ للصبيان والبنات، ومن عمل بالسخرة، بما في ذلك الدّعارة، ومن اتّجار بالمخدّرات والأسلحة، ومن إرهاب وجريمة منظمة دوليّة". (A/70/PV.3، الصفحة 4)

لقد حذرنا من خطر السقوط في فخ الاسميّة الخطابية التي تفضي إلى تهدئة ضمائرنا. إن أفضل ما يمكننا القيام به لتكريمه هو أن نكون حراسًا لرسالته التي تدعونا إلى النهوض من سباتنا وصون الكرامة الإنسانية التي يحجبها أحيانًا الطموح الجامح والأنانية الجماعية، كما قال، أو طرق أخرى من إنكار الأهمية المركزية للإنسان.

وفيما يتعلق بالنزاعات الدولية، فقد سعى دائمًا إلى البحث عن سبل السلام والحوار للتغلب على الحالات المؤلمة التي تواجه البشرية. ونتذكر بوجه خاص تحذيره من الديكتاتوريات عندما قال في رده على سؤال طُرح عليه إن الرسالة التي سيوجهها للمسؤولين في السلطة هي التحاور وصنع السلام. فلا فائدة مرجوة من الديكتاتوريات التي تنتهي عاجلاً أم آجلاً نهاية سيئة.

يتجسد كل قول من هذه الأقوال التي أدلى بها قداسة البابا فرنسيس في معاهدات حقوق الإنسان التأسيسية التي نسترشد بها في عملنا داخل هذه المنظمة. وترغب جمهورية الأرجنتين في العمل معًا لضمان أن يصبح هذا الإرث الذي سعينا إلى تجسيده هنا واقعا. ونشكر جميع الحاضرين على هذه الفرصة التي أتيحت لنا لنتذكر بمودة البابا فرنسيس العزيز ونحيي ذكراه، وهو الذي كان مرتحلا في دروب المعاناة الإنسانية الجمة، فليرقد في سلام.

السيد غريكو (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): إن رحيل قداسة البابا فرنسيس يترك حزنا عميقا وشعورا بالفراغ لدى المجتمع الدولي عموما وإيطاليا خصوصا. ولكن البابا فرنسيس يترك في نفسنا أيضًا شعورا بالأمل في المستقبل بفضل قيادته وتفانيه. إن تذكّره في الجمعية العامة له معنى خاص نظراً لالتزام البابا فرنسيس الدؤوب بالسلام وعالم أكثر عدلا، مع التركيز بوجه خاص على أطراف العالم والفقراء وأشد الفئات ضعفًا. ودعا البابا فرنسيس العالم وبالتالي دعانا جميعًا إلى تغيير المسار، مدفوعا بآماله التي تتفوق في قوتها على أي مشقة، وإلى الانطلاق في مسيرة "لا تسبب الدمار بل تزرع وتُصلح وتوفر الحماية".

ويجبرنا نموذجه جميعًا على السير في هذا الاتجاه والمضي على طريق السلام والسعي إلى تحقيق الصالح العام وحماية كوكبنا وبناء مجتمع أكثر عدلاً وإنصافًا يتسم بإنسانية حقيقية. ولا يمكننا أن نقتصر على التذكر والامتنان، بل يجب أن تترجَم دروس البابا فرنسيس إلى شعور بالمسؤولية وتدفعنا إلى تبني أفكاره التي نقلها إلينا.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): إن وفاة قداسة البابا فرنسيس ليست خسارة لا تعوض للروم الكاثوليك فحسب، بل هي خسارة فادحة جدا للمجتمع الدولي بأسره. سنتذكر طويلا في روسيا الحبر الأعظم الراحل بصفته رجل دين ورجل دولة مميز، عُرف بعمله الطويل من أجل السلام والعدالة، ودعا إلى تعزيز القيم الأساسية الروحية والأخلاقية في السياسة العالمية.

لقد كان شخصًا يتحلى بإيمان عميق وثابت. وسخر حياته لخدمة الأفكار الإنسانية المتعلقة بالبشرية وأبدى دائمًا تعاطفه وإنسانيته تجاه أشد الفئات ضعفًا وحرمانًا وظل في الوقت نفسه الدعامة الروحية لملايين الناس حول العالم. وعمل البابا فرنسيس بلا كلل أو ملل خلال 12 عامًا التي تولى فيها منصب الحبر الأعظم. وأجرى زيارات رسولية إلى أبعد المناطق في العالم. والتقى بملايين المؤمنين ودافع باستمرار عن التسوية السلمية للنزاعات والحلول العادلة لمسائل الهجرة والفقر لتوجيه الانتباه إلى التحديات المعاصرة.

لقد جاء البابا فرنسيس من أمريكا اللاتينية، وبالتالي فهو يدرك، كما لم يدرك أحد غيره، أهمية بناء عالم متعدد الأقطاب أكثر عدلا وبناء علاقات دولية على أساس الاحترام المتبادل والمساواة. ونثمّن في روسيا عاليًا المساهمة الشخصية التي قدمها البابا في تطوير التفاعل البنّاء بين بلدنا والكرسي الرسولي

وجهوده في مجال حفظ السلام ودعمه في إيجاد حل لعدد من المشكلات الإنسانية في سياق الأزمة الأوكرانية. وما يستحق التنويه بوجه خاص هو محاولة البابا الصادقة فهم الأسباب الجذرية للنزاع الحالي ودعوته في مناسبات عديدة إلى إجراء مفاوضات، مع إبدائه على الدوام استعداده للمساعدة في التوصل إلى تسوية سلمية. الأمر الآخر الذي تطور أثناء توليه منصب البابا هو العلاقات بين الكنيسة الأرثوذكسية الروسية وكنيسة الروم الكاثوليك. ففي عام 2016، عُقد أول لقاء بين بطريرك سائر روسيا كيريل ورئيس كنيسة الروم الكاثوليك في هافانا ودشن ذلك مرحلة جديدة في تطور الحوار بين الكنيستين. ونثمّن عاليًا بيان الحبر الأعظم الداعم للحرية الدينية ولا سيما للكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية المضطهدة ونأمل أن يكون إرث البابا الروحي منطلقا لمن سيأتون بعده ومن يشاركونه عمله ورغبته في تحسين السلام والأمن والاستقرار. ونعرب عن خالص تعازينا القلبية للكرسي الرسولي ولرجال الدين الكاثوليك وللمؤمنين. فلترقد روحه بسلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الكاميرون الذي سيتكلم بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي.

السيد تومو مونتي (الكاميرون) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بصفتي رئيس المجموعة.

أود أن أعرب عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، لتنظيمكم هذه الجلسة في أعقاب الانتقال المؤسف لقداسة البابا فرنسيس إلى العالم الآخر في 21 نيسان/أبريل 2025.

إننا نشاطر الكنيسة الكاثوليكية والمجتمع الدولي بأسره الشعور بالحزن لرحيل قائد عالمي متميز، حظيت إسهاماته في قضية المظلومين والشرائح الضعيفة من البشر بإشادة واسعة النطاق. وبينما تلقينا هذا النبأ المؤسف بقلوب مثقلة بالحزن، فإننا نتقدم بتعازينا الصادقة إلى جميع أفراد أسرة البابا الراحل والكنيسة الكاثوليكية والبشرية جمعاء. حقا، لقد خسرت أوساط منظمة التعاون الإسلامي حليفًا وثيقًا كان موقفه ثابتًا في الدفاع عن القضايا النبيلة المتمثلة في الكرامة الإنسانية والتسامح والحوار. ونستذكر بفخر موقف الحبر الأعظم الشجاع من أجل قضية السلام والوئام بين الأديان، بما في ذلك مواقفه المبدئية بشأن القضايا الإنسانية وتسوية النزاعات.

لا شك أن البابا فرنسيس قد رحل عن هذا العالم في وقت بدأت فيه البشرية بأسرها تجني ثمار إسهاماته الاستثنائية والرائعة في حل مختلف الأزمات الاجتماعية والسياسية في العديد من مناطق العالم. وخلال لحظاته الأخيرة، كان نداؤه الواضح من أجل إنهاء المذبحة والمعاناة الإنسانية في غزة وغيرها من الأماكن في الأرض الفلسطينية المحتلة دليلاً على مبادئه التي كان يعتز بها في الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها في جميع أنحاء العالم.

وإذ نلتمس العزاء في المُثُل السامية لبناء السلام التي دافع عنها البابا الراحل خلال حياته، سنظل نتذكر الدور الذي قام به بلا كلل في تعزيز التعايش السلمي بين المسيحيين والمسلمين، ولا سيما في حماية الأماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشريف.

كما سنلتمس العزاء في الإرث العظيم الذي تركه البابا فرنسيس من خلال وثيقة الأخوة الإنسانية من أجل السلام العالمي والعيش المشترك التي وقعها هو والإمام الأكبر شيخ الأزهر الشريف، الشيخ أحمد الطيب، في أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، في 4 شباط/فبراير 2019. وستبقى هذه الوثيقة خريطة طريق للعلاقة الإيجابية بين الإسلام والمسيحية ورمزاً للتسامح بين الأديان والحوار بين الثقافات والحضارات.

وفي هذه المناسبة المهيبة، ندعو الله العلي القدير والرحيم أن يمنح روح البابا فرنسيس الراحل الراحة الأبدية وأن يُلهم أسرته المباشرة والكنيسة الكاثوليكية والإنسانية جمعاء الثبات لتحمل خسارته التي لا تُعوض.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة بالاو التي ستتكلم بالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

السيدة سييد (بالاو) (*تكلمت بالإنكليزية*): ببالغ الأسى وشديد الاحترام أقف أمام الجمعية اليوم، بالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة، لأؤبن رجلا تجاوز المنبر والقصر والجدران التي كثيرا ما تفرق بيننا: قداسة البابا فرنسيس. لقد جسّد قداسة البابا فرنسيس ما تمثله الأمم المتحدة، بما في ذلك السلام والرعاية الإنسانية والرحمة والإشراف البيئي.

ونشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلستنا هذه.

كان البابا فرنسيس أكثر من مجرد قائد روحي. لقد كان صوتًا لمن لا صوت له ومدافعًا لا يعرف الخوف عن العدالة ونموذجًا للتواضع والمحبة والرحمة. وذكّرنا قداسته أن الرسالة الأقوى للرب هي رسالة الرحمة وأن أساس إنسانيتنا المشتركة يجب أن يكون الشمول والرحمة والعدالة. فهو لم يكن يتحدث باسم الجالسين في مقاعد الكنيسة فحسب، بل كان يتحدث باسم الفقراء والضعفاء والنازحين وباسم جميع أولئك الذين يقفون على الخطوط الأمامية في مواجهة الظلم وعدم المساواة وتغير المناخ. لقد رأى نضالات أولئك الذين يعانون، والتي غالبًا ما تكون غير مرئية، وتحدث عنها. وأظهرت زياراته البابوية إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية خلال فترة بابويته، بما في ذلك في أيلول/سبتمبر 2024 إلى بابوا غينيا الجديدة وسنغافورة وتيمور – ليشتي، التزامه تجاه الفئات الأكثر ضعفًا والمُهمشين. كانت رسالته واضحة: لا يمكن الاستغناء عن أحد، وكل حياة مقدسة، والقوة الحقيقية لا تكمن في السلطان بل في خدمة الآخرين.

إن قداسة البابا في رسالته البابوية العامة المؤثرة "كُن مسبّحاً" قد دعا العالم إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للاعتراف بعمق الالتزام الأخلاقي الذي نتشاركه لحماية بيتنا المشترك. وكتب أن المناخ هو منفعة مشتركة، وهو ملك للجميع ومقصود للجميع. لقد وقف مع أولئك الذين يتهدد معيشتهم في حد ذاتها ارتفاعُ منسوب مياه البحار وارتفاع درجة حرارة الكوكب الذي نعيش فيه، داعياً إيانا إلى رؤية الخليقة لا كملكية لنا مباحٌ لنا استغلالها بل كهدية مقدسة عُهدت برعايتنا إلينا. لقد كان التزامه من خلال الكرسي الرسولي بتحقيق صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2050 مثالاً قوياً على القيادة، مما يدل على أن الاهتمام ببيتنا المشترك مسؤولية يتقاسمها الجميع.

لقد جسّد البابا فرانسيس القيادة الحقيقية، لا من خلال الثروة أو السلطة، بل من خلال البساطة والتواضع وحياة مكرسة لخدمة الغير. لقد رفض باستمرار زخارف المادية، واختار بدلاً من ذلك أن يعيش

الإنجيل من خلال أفعاله اليومية. إن مثاله يتحدانا أن نركّز على ما هو مهم حقاً: الشفقة والتواضع والكرامة المتأصلة في كل إنسان. لقد تحدّث بشجاعة وأحبّ بلا شروط والتزم بالحوار بدل الانقسام، وببناء الجسور بدل الجدران، وباللقاء بدل الإقصاء. ويبقى إرثه شاهداً على قوة التغيير الكامنة في أعمال الرحمة الصغيرة، ويبين لنا أن الحياة المكرسة للخدمة يمكن أن تحرك ضمير الإنسانية وتنير العالم. إن الإيمان في أفضل حالاته ليس حصناً نختبئ خلفه، بل هو نور يقودنا إلى الأمام، ويلهمنا لنتذكر أننا مرتبطون معاً عبر المحيطات والحدود والثقافات والعقائد بإنسانيتنا المشتركة. إن عمل البابا فرانسيس من أجل السلام والعدالة والتضامن يذكّرنا بأننا يجب أن نسعى وراء هذه القيم باستمرار وبشجاعة أينما كنا وبكل قلوبنا.

إننا ننعي اليوم فقدان قائد عظيم. ونحتفل أيضاً بإرث سيقودنا إلى الأبد، إرث من الرحمة والشجاعة والالتزام الذي لا يتزعزع بالكرامة الإنسانية. وبالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة، نتقدم بأحر التعازي لأسرة قداسته وللكرسي الرسولي ولشعب الأرجنتين وللطائفة الكاثوليكية ولجميع الذين حزنوا على رحيله. فليرقد قداسة البابا فرانسيس في سلام أبدي، ولتستمر رؤيته لعالم أكثر عدالة ورحمة وشمولية في توجيه مسيرتنا الجماعية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر متكلم في جلسة اليوم التذكارية.

تولى الرئاسة السيد بريس غوتييريس (غواتيمالا)، نائب الرئيس.

البند 13 من جدول الأعمال (*تابع*)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

مشروع القرار (A/79/L.76)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوزبكستان ليعرض مشروع القرار A/79/L.76.

السيد لاباسوف (أوزبكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني اليوم أن أعرض، بالنيابة عن أوزبكستان وشيلي والفلبين، مشروع قرار يعلن يوم 29 نيسان/أبريل، وهو التاريخ المقترح لاعتماده، اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الزلازل.

وقد اقترح رئيس أوزبكستان، فخامة السيد شوكت ميرضيائيف، إنشاء مثل هذا اليوم الدولي في مناسبات متعددة في المحافل الدولية. لا تزال الزلازل من أشد الأخطار الطبيعية فتكاً، مع قدرتها الكارثية على إزهاق الأرواح وتدمير المجتمعات وتعطيل مكاسب التنمية. إنها مآسٍ إنسانية عميقة، تضرب دون سابق إنذار، وغالباً ما تقع في أكثر أركان عالمنا ضعفاً، مسببةً معاناة إنسانية هائلة ودماراً وخسائر فادحة. وعلى الرغم من أنها تمثل نسبة ضئيلة نسبياً من الكوارث الطبيعية من حيث العدد، إلا أنها من بين أكثر الكوارث فتكاً.

ونعرب عن خالص تقديرنا لجميع الدول الأعضاء التي شاركت في المشاورات غير الرسمية وساهمت في عملية الصياغة. كما نتقدم بخالص الشكر لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث على دعمه وتعاونه القيمين.

لقد انبثق مشروع القرار هذا من تجربة مشتركة واهتمام عام. على مدار القرن الماضي، بل وعلى مر التاريخ، دمرت الزلازل مدناً ومجتمعات في كل ركن من أركان العالم، بما في ذلك بلدي. ولكن من تحت الأنقاض نهضت الوحدة وإعادة الإعمار والصمود. وبهذه الروح نقترح هذا القرار. يسلط مشروع القرار الضوء على الحاجة الملحة إلى زيادة الوعي والحد من الضعف وحماية الأرواح وسبل العيش والنهوض بالتخطيط المستنير بالمخاطر. وله ثلاثة أهداف أساسية.

الأول هو إحياء ذكرى ضحايا الزلازل في جميع أنحاء العالم. ونعتقد أن تعيين هذا اليوم الدولي سيوفر فرصة مفيدة لتكريم ذكرى أولئك الذين أزهقت أرواحهم والوقوف مع الناجين والاعتراف بالمُنجدين في الخطوط الأمامية والعاملين في المجال الإنساني الذين يخاطرون بحياتهم في أعقاب الكوارث.

والثاني هو زيادة الوعي العالمي بمخاطر الزلازل وعواقبها. يشمل ذلك تعزيز دمج المعرفة المتعلقة بالزلازل في النظم التعليمية واستراتيجيات الإنذار المبكر والتخطيط الحضري وحملات التوعية العامة.

والثالث هو تعزيز ثقافة عالمية للتأهب والقدرة على الصمود والحد من المخاطر. يجب أن نشجع الاستثمار والسياسات التي تقلل من التعرض لمخاطر الزلازل، وتعزز البنية التحتية، وتضمن أن يكون التعافي شاملاً ومستداماً. يشمل ذلك الدعم النفسي والاجتماعي للمجتمعات المتضررة، ودعم السكان المتضررين من النزوح وتدابير إعادة البناء على نحو أفضل.

والأهم من ذلك، ينبغي التأكيد على أن اعتماد مشروع القرار لن يكون مجرد لفتة تذكارية بل دعوة إلى العمل بشأن المخاطر التي تشكلها الزلازل. وهو يرمز إلى اعترافنا الجماعي ومسؤوليتنا المشتركة. إن القرار، نصاً وروحاً، لا يترك أحداً يتخلف عن الركب. وهو يحترم القدرات الوطنية ويعتمد كلياً على المساهمات الطوعية للاحتفال به. كما يدعو مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث إلى تيسير الاحتفال باليوم الدولي. ونشجع جميع الدول الأعضاء على النظر في تقديم مساهمات طوعية، ونحث البلدان المعرضة للزلازل على تنظيم أنشطة وطنية هادفة احتفالاً باليوم الدولي. إن إحياء الذكرى على نحو قوي لن يكون بمثابة تكريم للضحايا فحسب، بل سيكون بمثابة حافز للنهوض بالوقاية من الكوارث والتأهب لها.

في الختام، أود أن أؤكد على أن الماضي لن يتغير، ولكن يمكننا الاستعداد للمستقبل على نحو أفضل. عسى أن يصبح هذا اليوم العالمي تذكيراً دائماً بما فقدناه وما يجب علينا حمايته. ولعله يكون دعوة إلى جميع الحكومات والمؤسسات والمجتمع المدني والأفراد للعمل يداً بيد للوقاية والاستعداد والحماية. فلنتحد – في الذكرى والتضامن والمسؤولية المشتركة – لضمان أن تكون ذكرى الضحايا مرشدا لنا في عزمنا على بناء عالم أكثر قدرة على الصمود.

ونأمل صادقين أن يُتخذ القرار بتوافق الآراء وندعو جميع الذين لم يشاركوا بعد في تقديم هذه الوثيقة، التي تخدم هدفاً نبيلاً بحق، إلى القيام بذلك.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/79/L.76.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار A/79/L.76: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأردن، أرمينيا، إسواتيني، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، إندونيسيا، أنغولا، جمهورية إيران الإسلامية، باكستان، البحرين، البرتغال، بنغلاديش، بوتان، بوركينا فاسو، بوروندي، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، تركيا، تونس، تيمور – ليشتي، الجبل الأسود، الجزائر، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جيبوتي، دولة فلسطين، رواندا، سان تومي وبرينسيبي، سري لانكا، السلفادور، سلوفينيا، سورينام، صربيا، الصين، طاجيكستان، غابون، غامبيا، غواتيمالا، غيانا، فانواتو، فرنسا، فييت نام، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كابو فيردي، كازاخستان، كرواتيا، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، كيريباس، لاتفيا، لكسمبرغ، ليسوتو، مالطة، ماليزيا، مصر، المغرب، منغوليا، موريتانيا، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، النمسا، نيبال، نيكاراغوا، هايتي، الهند، هنغاريا، اليابان.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/79/L.76، المعنون "اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الزلازل". هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/79/L.76؟

اعتُمد مشروع القرار A/79/L.76 (القرار 285/79).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة للإدلاء ببيانات تعليلا للتصويت بعد التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن التعليلات تقتصر مدتها على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد لوبيس فيروتشي (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): تعرب جمهورية الأرجنتين عن امتنانها للعمل الذي قامت به وفود أوزبكستان وشيلي والفلبين في دورها كميسرين للقرار (القرار 285/79).

تذكّر الأرجنتين بأننا ننأى بأنفسنا عن ميثاق المستقبل (القرار 1/79) ونعتبر أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030، رغم حسن النية، تتضمن طموحات غير ملزمة قانونا يحق لكل دولة، في إطار ممارسة سيادتها، أن تفسرها وأن تسعى إلى تحقيقها بحرية. وبناء على ذلك، فإن بلدي ينأى بنفسه عن جميع الفقرات التي تشير إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها، وكذلك الإشارات إلى ميثاق المستقبل. ويشمل هذا التحفظ أيضاً جميع الفقرات التي تتعارض مع المبادئ التوجيهية لحماية الحياة والحرية والملكية الخاصة.

السيد هارتني (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): تتوجه الولايات المتحدة بالشكر إلى أوزبكستان وشيلي والفلبين على تيسير المفاوضات بشأن هذا القرار (القرار 285/79) الذي يسلط الضوء على الآثار الواسعة النطاق والطويلة الأمد للزلازل على المجتمعات في جميع أنحاء العالم.

ويأتي هذا القرار بعد شهر من الزلزال المدمر الذي ضرب وسط ميانمار في 28 آذار/مارس. إن الخسائر الكبيرة في الأرواح والإصابات والدمار الواسع النطاق أمور تبعث على القلق البالغ. وكما أوضح الرئيس ترامب، فإن آثار الزلزال في ميانمار كارثية ومأساوية، ونحن ملتزمون بمساعدة المتضررين. وتتقدم الولايات المتحدة بخالص التعازي والمواساة لشعبي ميانمار وتايلاند ولضحايا جميع الزلازل وأسرهم.

إن الطريق إلى التعافي في أعقاب تلك الكوارث طويل وصعب ولكننا رأينا من قبل أنه عندما يكون هناك التزام جماعي بالاستجابة، يمكن للمجتمعات أن تتكاتف لإعادة البناء والخروج بشكل أقوى في مواجهة المأساة.

في الوقت نفسه، نأسف لما ورد في هذا القرار من تأييد لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. إن الولايات المتحدة ترفض خطة عام 2030 وتندد بها ولن تعيد بعد الآن التأكيد على أهداف التنمية المستدامة كما لو كانت أمرا مفروغا منه. وبناء على ذلك، فإن الولايات المتحدة تنأى بنفسها عن الفقرتين 1 و 16 من الديباجة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر متكلم تعليلاً للتصويت بعد التصويت.

بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند 13 من جدول الأعمال.

البند 17 من جدول الأعمال (*تابع*)

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

مشروع المقرر A/79/L.78

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر A/79/L.78، المعنون "اعتماد منظمات حكومية دولية ومشاركتها في المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع المقرر A/79/L.78؟

اعتُمد مشروع المقرر A/79/L.78 (المقرر 560/79).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك، تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند 17 من جدول الأعمال.

البند 4 من جدول الأعمال (*تابع*)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أود الآن أن أوجه انتباه الجمعية العامة إلى مشروع القرار A/79/L.79 ومشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/79/L.80، المعمم في إطار البند 107 من جدول الأعمال، المعنون "منع الجريمة والعدالة الجنائية".

يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة اختتمت نظرها في البند 107 من جدول الأعمال في جلستها العامة الخامسة والخمسين، المعقودة في 24 كانون الأول/ديسمبر 2024. ولكي تبت الجمعية في مشروع القرار، لا بد من إعادة فتح باب النظر في البند 107 من جدول الأعمال.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إعادة فتح باب النظر في البند 107 من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك (المقرر 505/79 باء).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت في جلستها العامة الثانية، المعقودة في 13 أيلول/سبتمبر 2024، إحالة البند 107 من جدول الأعمال إلى اللجنة الثالثة. ولتمكين الجمعية من البت عاجلاً في الوثيقة، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في النظر في البند 107 من جدول الأعمال مباشرة في جلسة عامة والشروع فوراً في النظر فيه؟

تقرر ذلك.

البند 107 من جدول الأعمال (*تابع*)

مشروع القرار (A/79/L.79)

مشروع التعديل (A/79/L.80)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الاتحاد الروسي لتعرض مشروع التعديل A/79/L.80.

السيدة زابولوتسكايا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نرحب بمشروع القرار A/79/L.79، المعنون "طرائق عقد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بتقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وشكله وتنظيمه"، الذي قدمه رئيس الجمعية العامة. ويؤيد الاتحاد الروسي خطة العمل العالمية ويعتبر الاجتماع الرفيع المستوى أحد أهم المنابر لتعزيز التعاون الدولي في مكافحة ظاهرة شنيعة وغير إنسانية هي الاتجار بالبشر. ونعرب عن امتناننا لمنسقي المفاوضات، أي لوفدي قبرص وطاجيكستان، لسعيهما إلى مراعاة آراء جميع الأطراف بطريقة متوازنة.

وفي الوقت نفسه، نشير مع الأسف إلى أن الأولوية في هذه الاجتماعات، بالنسبة لعدد من الوفود، لا تزال تسييس المناقشة عن طريق ممثلي المجتمع المدني المتحيزين، أكثر منها تبادلاً موضوعياً للآراء. وقد تبين منذ فترة طويلة عدم فعالية الممارسة المتمثلة في طرح قائمة المشاركين من المنظمات غير الحكومية للتصويت في الجمعية العامة. فهي تُستخدم، في الأساس، للتحايل على المعايير الراسخة والقواعد القائمة على توافق الآراء للجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية – وهي من هيئات الأمم المتحدة الرئيسية لتعاملنا مع المجتمع المدني. علاوة على ذلك، عند تقديم القائمة إلى الجمعية العامة، تصبح مهمة التخلص من المنظمات غير الحكومية غير البناءة والمسيسة مستحيلة. وتحاول الدول الغربية وحلفاؤها ضمان

الموافقة على قائمة لم تتم الموافقة عليها من خلال التصويت، ويتحول الاجتماع نفسه إلى منبر لتصفية حسابات سياسية. ولا يمكننا أن نقبل بهذا الوضع.

في هذا الصدد، تقدم روسيا A/79/L.80، وهو تعديل على مشروع القرار. وهو يرمي إلى إعادة العمل بالإجراءات المجربة والمختبرة التي هي أكثر إنصافاً بكثير ولا تستند إلى الدول بل إلى الأمم المتحدة، حيث يوجد أساس لعدم الاعتراض على قائمة المنظمات غير الحكومية دون اشتراط موافقة الجمعية العامة عليها لاحقاً. واستخدم هذا النص في مناسبات عديدة، في قرارات مختلفة وفي اجتماعات مختلفة، ونرجو أن يؤيد جميع الوفود تعديلنا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): نشرع الآن في النظر في مشروع المقرر A/79/L.79 ومشروع التعديل A/79/L.80.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع التعديل، وإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، انضمت بيلاروس أيضاً إلى مقدمي مشروع التعديل A/79/L.80.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): إن الوفود الراغبة في الإدلاء ببيان تعليلاً للتصويت قبل التصويت على أي اقتراح في إطار هذا البند مدعوة إلى الإدلاء به الآن في مداخلة واحدة. وبعد البت فيها جميعاً، ستتاح الفرصة لتعليل التصويت بعد التصويت على أي منها أو عليها جميعاً.

وقبل أن أعطي الكلمة لتعليل التصويت قبل التصويت، أود أن أذكّر الوفود بأن مدة تعليلات التصويت تقتصر على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد أوهري (ليختنشتاين) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثلين الدائمين لقبرص وطاجيكستان وفريقيهما على عملهم الممتاز بشأن مشروع القرار A/79/L.79، المعنون "طرائق عقد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بتقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وشكله وتنظيمه".

إن مشروع القرار المعروض علينا اليوم يتيح المشاركة العادلة لمنظمات المجتمع المدني بضمان أن تتخذ الجمعية العامة القرار النهائي بشأن مشاركتها. وتؤدي الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وغيرها من الأطراف المعنية دوراً أساسياً في مكافحة الاتجار بالبشر والرق المعاصر على الصعيد العالمي، بسبل منها التوعية والتدريب والبحث وتوفير الدعم القانوني والنفسي الاجتماعي الضروري للناجين من هذه الجرائم الشنيعة. ولن تقتصر خبرة مجموعة مختلفة من الجهات الفاعلة على إثراء المناقشات خلال الاجتماع الرفيع المستوى فحسب، بل ستكفل أيضاً أن يكون للنتائج تأثير على المستوى المحلي.

ونأسف لتقديم مشروع التعديل A/79/L.80 الذي يرمي إلى تقويض المعايير المعمول بها فيما يتعلق بمشاركة المجتمع المدني. وللمرة الثالثة هذا العام، يسعى عدد صغير من الدول الأعضاء إلى الإصرار

على أساس عدم الاعتراض في محاولة للاحتفاظ بحق النقض على المنظمات التي يمكنها أو لا يمكنها المشاركة. فالتعديل المقترح لا يشكك في الصياغة التي اعتُمدت في 16 من القرارات بشأن الطرائق خلال السنوات الماضية، بل يقوض أيضاً الشفافية المتوخاة لإشراك منظمات المجتمع المدني.

ونعتقد اعتقاداً قوياً بأن المشاركة المجدية للمنظمات غير الحكومية ستجعل الاجتماع الرفيع المستوى أكثر فعالية وفائدة. ولضمان سماع أصواتها، ندعو الدول الأعضاء إلى التصويت معارضين لمشروع التعديل.

السيدة زابولوتسكايا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): لم أطلب الكلمة، ولكن بما أنني أُعطيتها فإني أود أن أؤكد على نقطة واحدة فقط: إن الصياغة التي نقترحها هي الصياغة التي اعتُمدت بتوافق الآراء في أكثر من 16 مناسبة. ونرى أن التوافق في الآراء له أهمية قصوى.

السيد هولتزر فليمينغ (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): باسم المملكة المتحدة، نود أن نشكر الممثلين الدائمين لطاجيكستان وقبرص وفريقيهما على عملهم الدؤوب بشأن مشروع القرار A/79/L.79، المعنون "طرائق عقد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بتقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وشكله وتنظيمه".

ونؤيد الاجتماع الرفيع المستوى ونلتزم بالجهود الرامية إلى مكافحة الرق المعاصر والاتجار بالبشر. وقد سرّنا أن نرى أن الصياغة المتعلقة بمشاركة المجتمع المدني قد أُدرجت في المشروع، مما يتيح مشاركة مجدية في هذا الاجتماع الرفيع المستوى المهم. وتسمح لنا هذه الطرائق برؤية الأساس المنطقي للاعتراضات على مشاركة المنظمات غير الحكومية. إن هذه الشفافية ضرورية لضمان أن يضم المؤتمر أصواتاً من مجموعة من الخبراء في هذا الموضوع، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص، ونحن ممتنون لأن اللغة التي صيغت بها قد أعادت سلطة اتخاذ القرار إلى الجمعية العامة بدلا من إعطائها لأي دولة عضو بمفردها.

ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق من أنه على الرغم من السوابق القوية، فإن هذه اللغة أصبحت مرة أخرى موضع تساؤل. فهذه هي المرة الثالثة هذا العام التي نضطر فيها للتصويت على صيغة راسخة منذ فترة طويلة تم الاتفاق عليها بتوافق الآراء منذ عام 2024، وهي موجودة في 16 قرارا من القرارات بشأن الطرائق حتى الآن. ونأسف لاستمرار القليل من الدول الأعضاء في استخدام أساس عدم الاعتراض لمحاولة منع منظمات من دول أخرى على أسس غامضة أو مسيسة دون تقديم مبررات منطقية، مما يرقى إلى حالة من حالات استخدام حق النقض ضد مشاركة أصحاب المصلحة.

ونعتقد أن من الضروري أن تُمنح المنظمات التي تقوم بعمل حاسم في مكافحة الاتجار بالبشر إمكانية المشاركة في ذلك الاجتماع الرفيع المستوى. فهي تؤدي دوراً لا يقدر بثمن في القضاء على الرق المعاصر والاتجار بالبشر على مستوى العالم ودعم الناجين. وتساعد مساهماتها في تحسين عملية صنع القرار لدينا وإثراء قاعدة الأدلة لدينا، مما يجعل عمل الأمم المتحدة أكثر فعالية وأكثر أهمية.

وسيكون من المؤسف ألا نستفيد من جميع الأدوات المتاحة لنا. وهذا يشمل إقامة شراكات مع المجتمع المدني.

السيد ريسا باوتيستا (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): تود المكسيك أن تعرب عن موقفها من التعديل الوارد في الوثيقة A/79/L.80 فيما يتعلق بمشروع القرار بشأن طرائق عقد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بتقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وشكله وتنظيمه.

وستصوت المكسيك معارضة للتعديل بسبب ما يتحقق من فوائد جوهرية بفضل المشاركة الواسعة النطاق لمجموعة من المنظمات غير الحكومية، فضلا عن الجهات الفاعلة الأخرى، لفائدة منظومة الأمم المتحدة ودعما لمشروعية عملياتنا المتعددة الأطراف. وتثري مشاركة هذه المنظمات مناقشاتنا من خلال تقديم المعرفة المتخصصة والخبرة المباشرة المستمدة من الاحتكاك بالواقع، مما يسمح لنا ببلورة استجابات أكثر فعالية وشمولا.

وأي محاولة لتقييد هذا الانفتاح على مشاركتها ستشكل خطوة إلى الوراء في التزامنا الجماعي بتعددية أطراف أكثر تمثيلاً وفعالية. وعلى هذا النحو، فمن الضروري بالنسبة للمكسيك أن تعزز معايير الاختيار والمشاركة بشكل فعال تكافؤ الجنسين والتمثيل الجغرافي العادل.

ولذلك، نحن ممتنون لقبرص وطاجيكستان على عملهما في تيسير هذا النص وجهودهما في تجسيد التوازن الذي يحمي تلك المبادئ الأساسية. ويجب على الجمعية العامة أن تحافظ على دورها الأساسي والأولي في تحديد مشاركة ممثلين من الهيئات غير الحكومية في هذا الاجتماع الرفيع المستوى وفي العمليات الأخرى المماثلة.

وتؤكد المكسيك من جديد التزامها الدؤوب بالمشاركة الفعالة لتلك الجهات الفاعلة، وفقا للمعايير والممارسات المعمول بها في الأمم المتحدة والجمعية العامة. ونناشد الأعضاء دعم هذه الجهود وتعزيز نطاق وتأثير ومضمون المناقشات التي سنجريها في إطار هذا الاجتماع الرفيع المستوى.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت قبل التصويت.

قبل أن نمضي في اتخاذ قرار بشأن مشروع القرار A/79/L.79، ووفقاً للقاعدة 90 من النظام الداخلي، يتعين على الجمعية أولاً اتخاذ قرار بشأن مشروع التعديل A/79/L.80.

طُلب إجراء تصويت مسجل.

أُجرِيَ تصويت مسجل.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، بوركينا فاسو، بيلاروس، تركيا، جمهورية إيران الإسلامية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، السودان، الصين، العراق، فانواتو، فييت نام، الكاميرون، موزامبيق، نيكاراغوا

المعارضون:

الأرجنتين، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بالاو، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، البوسنة والهرسك، بولندا، بيرو، تايلند، تشيكيا، تونس، جامايكا، الجبل الأسود، جزر مارشال، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، شيلي، طاجيكستان، غامبيا، غواتيمالا، غيانا، فرنسا، فنلندا، فيجي، قبرص، كابو فيردي، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، مقدونيا الشمالية، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، مملكة هولندا، موناكو، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، اليابان، اليونان

الممتنعون عن التصويت:

الأردن، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، باكستان، البحرين، بروني دار السلام، بنغلاديش، بوتان، ترينيداد وتوباغو، الجزائر، جزر البهاما، جيبوتي، سانت كيتس ونيفس، سري لانكا، سنغافورة، سورينام، عمان، غانا، الفلبين، قطر، كازاخستان، كمبوديا، كوبا، كوت ديفوار، الكويت، لبنان، ماليزيا، مدغشقر، مصر، ملديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريشيوس، ميانمار، نيبال، الهند، اليمن

رفض مشروع التعديل A/79/L.80 بأغلبية 79 صوتا مقابل 16 أصوات، وامتناع 37 عضوا عن التصويت.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن مشروع التعديل A/79/L.80 لم يعتمد، سنشرع في البت في مشروع القرار A/79/L.79.

طُلب إجراء تصويت مسجل منفصل على الفقرة 9 من منطوق مشروع القرار A/79/L.79.

أطرح الآن للتصويت الفقرة 9 من منطوق مشروع القرار A/79/L.79.

أُجرِي تصويت مسجل.

المؤيدون:

أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أنتيغوا وبربودا، أندورا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، باراغواي، بالاو، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، بولندا، بيرو، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تشيكيا، تونس، جامايكا، الجبل الأسود، جزر البهاما، جزر مارشال، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سانت كيتس ونيفس، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سورينام، السويد، سويسرا،

شيلي، طاجيكستان، العراق، غواتيمالا، غيانا، فانواتو، فرنسا، الفلبين، فنلندا، فيجي، قبرص، كابو فيردي، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، مقدونيا الشمالية، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، مملكة هولندا، موزامبيق، موناكو، ميانمار، النرويج، النمسا، نيبال، نيوزيلندا، هنغاريا، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، اليابان، اليونان

المعارضون:

الاتحاد الروسي، بيلاروس، تركيا، جمهورية إيران الإسلامية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، السودان، الصين، نيكاراغوا، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، الأردن، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، باكستان، البحرين، بروني دار السلام، بوتان، توغو، الجزائر، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جيبوتي، سنغافورة، عمان، غامبيا، غانا، فييت نام، قطر، كازاخستان، كمبوديا، كوبا، كوت ديفوار، الكويت، ماليزيا، مدغشقر، مصر، ملديف، المملكة العربية السعودية، اليمن

تقرر الإبقاء على الفقرة 9 من منطوق مشروع القرار A/79/L.79 بأغلبية 89 صوتا مقابل 9 أصوات، مع امتناع 29 عضوا عن التصويت.

[بعد ذلك، أبلغ وفدا الهند ومنغوليا الأمانة العامة بأنهما كانا ينويان الامتناع عن التصويت؛ وقد أبلغ وفد منغوليا الأمانة العامة بأنه كان ينوي عدم المشاركة].

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/79/L.79، المعنون "طرائق عقد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بتقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وشكله وتنظيمه".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/79/L.79؟

اعتُمد مشروع القرار A/79/L.79 (القرار 286/79).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة للإدلاء ببيانات تعليلا للتصويت بعد التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن التعليلات تقتصر مدتها على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد تور دي لا كونسبسيون (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): إن كوبا مقتنعة بفائدة مشاركة المجتمع المدني في أعمال الأمم المتحدة.

لقد شهدنا على مدى عقود كيف أن الآلاف من المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك العديد من منظمات الجنوب وكوبا، قدمت مساهمة كبيرة في عمل الأمم المتحدة، وفقا للإجراءات والممارسات المعمول بها، بما في ذلك المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإجراء عدم الاعتراض.

وينبغي الحفاظ على هذه المبادئ التي ميزت لعقود من الزمن مشاركة منظمات المجتمع المدني التي لا تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة. ولا يؤيد وفد بلدي محاولات تقويض تلك المبادئ.

ومن الضروري ألا تؤدي مسألة مشاركة المنظمات غير الحكومية إلى تسييس عمل الأمم المتحدة أو إلى حدوث انقسامات في عملها. وندعو المنظمات غير الحكومية ذات الصلة إلى تقديم طلب للحصول على مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفقا لأحكام القرار 1996/31 وإلى مواصلة تقديم إسهاماتها القيمة في أعمال الأمم المتحدة بما يتماشى مع الترتيبات والممارسات المعمول بها.

السيد هارتني (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): تُرحب الولايات المتحدة باعتماد مشروع القرار A/79/L.79. ونُشيد بالقيادة على تيسيرهم للنص.

تلتزم الولايات المتحدة التزاماً راسخاً بمكافحة الاتجار بالبشر. فالاتجار بالبشر يمزق المجتمعات ويغذي النشاط الإجرامي ويهدد الأمن القومي للولايات المتحدة والبلدان الأخرى. ويجب أن يعمل المجتمع الدولي معاً لمواجهة هذا التهديد وأن يدعم الضحايا والناجيين ويحاسب المتجرين بالبشر على جرائمهم البشعة. فمكافحة الاتجار بالأشخاص تجعل بلدنا والعالم أكثر أماناً وقوةً وازدهاراً – وهو شعور تردد صداه في خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص والتي تبين أن الاتجار بالأشخاص له "آثار سلبية على التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان". وتدعم الولايات المتحدة إطار خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص والتي تهدف إلى منع الاتجار بالأشخاص وحماية الضحايا والناجين وملاحقة المتجرين قضائيا وتعزيز الشراكات لمكافحة الاتجار بالأشخاص – وهو إطار يجسده قانوننا لحماية ضحايا الاتجار بالبشر.

من دواعي قلقنا بشأن هذا القرار هو تأكيده على خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة في الفقرة 5 من الديباجة. فعلى الرغم من صياغتها بلغة محايدة، فإن الخطة وأهداف التنمية المستدامة تطرحان برنامجا للحوكمة العالمية القائمة على اتفاقات وقواعد غير ملزمة، لا يتسق مع سيادة الولايات المتحدة ويتعارض مع حقوق الأمريكيين ومصالحهم.

أخيرا، فإن الولايات المتحدة تنأى بنفسها عن الفقرة 9 من منطوق النص بسبب الصياغة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. إن الولايات المتحدة تدعم بقوة حماية النساء والفتيات والدفاع عن حقوقهن وتمكينهن. غير أن الولايات المتحدة تعارض استخدام نظام الحصص لتحقيق التكافؤ للنساء والفتيات. ونأسف لأن النص لم يتضمن صياغة واضحة بشأن المشاركة المجدية للمرأة والرجل في المؤتمرات رفيعة المستوى.

السيد إسكوبار (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): أيدت الأرجنتين توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/79/L.79، المعنون "طرائق عقد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بتقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وشكله وتنظيمه"، وتود أن تبين موقفها على النحو التالي:

فيما يتعلق بالإشارة إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الفقرة 5 من الديباجة، تؤكد الأرجنتين من جديد التزامها بحماية الحقوق الفردية لجميع البشر دون تمييز، وفقاً للالتزامات المتفق عليها صراحة

في المعاهدات الدولية التي هي طرف فيها. وعلاوة على ذلك، تشير إلى أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي التزمت بها بحسن نية، تتضمن تطلعات غير مُلزمة قانوناً يحق لكل دولة، في سياق ممارستها لسيادتها، تفسيرها ولها حرية السعي لتحقيقها.

أما فيما يتعلق بالإشارة إلى ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79) في الفقرة 6 من الديباجة، فإن الأرجنتين تُذكر بأنها نأت بنفسها عن ميثاق المستقبل خلال مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في أيلول/سبتمبر 2024.

وفيما يتعلق بالإشارة إلى التكافؤ بين الجنسين في الفقرة 12 من المنطوق، فإن جمهورية الأرجنتين مُلتزمة بضمان حصول المرأة على فرص متكافئة، وفقاً للواجبات التي تعهدت بها في المعاهدات الدولية التي هي طرف فيها ووفقاً لدستورها الوطني الذي يعترف صراحة بهذه المساواة ويربطها بتدابير تستلزم اتخاذ إجراءات إيجابية. غير أن التكافؤ بين الجنسين لم يكن سوى أحد هذه التدابير الممكنة ولم تر الأرجنتين أنه يؤدي بالضرورة إلى التغييرات الهيكلية المطلوبة لتحقيق المساواة الحقيقية في الفرص للمرأة، وذلك لأسباب من بينها، أنه لا يعطي الأسبقية لقيمتها وإسهامها في الحياة الاجتماعية، بل يروج لحل سطحي ومصطنع لأنه يكرس القوالب النمطية والتمييز الرمزي ضد المرأة ولا يكافح التمييز الهيكلي.

السيد تانروفر (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): إن تركيا ملتزمة بدعم المشاركة الفعالة للمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص في عمل الأمم المتحدة لأنها ضرورية لتحقيق أهدافنا المشتركة. ويسهم عدد كبير من المنظمات غير الحكومية وغيرهم من أصحاب المصلحة من تركيا بالفعل في جميع مجالات عمل الأمم المتحدة ويعملون مع الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في البلدان الأكثر ضعفاً.

ونؤيد بقوة مشاركة المنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين في عمل الأمم المتحدة ما دامت أهدافهم وأنشطتهم تتماشى مع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة. وتدعم تركيا المنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين الذين ستسهم أنشطتهم في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. ومع ذلك، لا يمكننا أن نهون من حقيقة أن بعض المنظمات غير الحكومية قد تنخرط في أنشطة تتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتقوم بأعمال ذات دوافع سياسية ضد بعض الدول الأعضاء.

وبصفتنا عضواً منذ فترة طويلة في اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية، فقد واجهنا العديد من الحالات التي أساءت فيها بعض المنظمات استخدام مركزها الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومشاركتها في اجتماعات الأمم المتحدة المختلفة. وأدى ذلك إلى تسييس غير ضروري لتلك المناقشات، مما جعل من الصعب إجراء حوار بنّاء وتحقيق توافق في الآراء. ونعتقد أن المعايير والمبادئ التي صيغت في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1996/31 ينبغي أن تنطبق على جميع المنظمات غير الحكومية التي ترغب في المشاركة في مؤتمرات واجتماعات الأمم المتحدة.

ليس لدى جميع الدول الأعضاء معلومات مفصلة عن أهداف وأنشطة وتمويل تلك المنظمات غير الحكومية التي تعترض عليها بعض الدول الأعضاء. ونعتقد أن مسألة مشاركة المنظمات غير الحكومية في عمل الأمم المتحدة ينبغي التعامل معها بحسن نية بين الدول الأعضاء المعنية التي قد تكون لديها معلومات كاملة عن أنشطة المنظمات غير الحكومية المعنية. وفي واقع الأمر، ولأغراض الشفافية ولاتخاذ قرارات مستنيرة، من المهم للغاية أن تعرف الدول الأعضاء بالتفصيل كيف تخطط تلك المنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة للإسهام في الاجتماعات رفيعة المستوى. وفي هذا السياق، اقترحت تركيا حذف السطر الأخير من الفقرة 9 من منطوق هذا القرار خلال المشاورات غير الرسمية وصوتت مؤيدة للتعديل المقدم اليوم. وبما أن هذا القرار لم يُعدل اليوم، فإن تركيا تنأى بنفسها عن الفقرة 9 من منطوق القرار.

السيد بيليبينكو (جمهورية بيلاروس) (*تكلم بالروسية*): لا يزال الاتجار بالأشخاص يُشكل أحد أخطر التحديات العالمية في عصرنا وتولي بيلاروس أهمية كبيرة لمنع ومكافحة هذه الممارسة الإجرامية بجميع أشكالها ومظاهرها، سواء في سياق التعاون الدولي أو على الصعيد الوطني.

إن خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص هي حجر الزاوية في الجهود الدولية الرامية إلى حماية حقوق الإنسان والقضاء على أحد أفظع وأشنع أشكال النشاط الإجرامي. ولا تكمن أهمية الخطة العالمية في أنها أوجدت منصة واحدة لتنسيق أعمال الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني فحسب، بل تكمن أيضاً في أنها وضعت مبادئ توجيهية واضحة لمنع الجريمة وحماية الضحايا ومساءلة الجناة. وتكتسي الاستعراضات المنتظمة للخطة أهمية بالغة لأنها تتيح لنا تقييم فعالية التدابير المتخذة وتحديد التحديات الجديدة وتكييف الاستراتيجية مع الواقع المتغير. ومن دون هذه الآلية الحية والمحدثة، يستحيل تحقيق نتائج دائمة في مكافحة هذه الجريمة الخطيرة التي تقوض حرية وكرامة الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم.

بناءً على ذلك، تؤيد جمهورية بيلاروس اعتماد هذا القرار الهام دون تصويت. ونعرب عن امتناننا لمنسقي العملية – الممثلين الدائمين لطاجيكستان وقبرص – على عملهما واستعدادهما لإجراء حوار بناء وعلى الوقت الذي أتاحاه لإجراء مناقشة شاملة ومتكاملة لجميع جوانب النص. كما نُعرب عن امتناننا لممثلي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على المشورة التي قدموها دعماً للعملية.

فيما يتعلق بنص القرار نفسه، نود أن نشير إلى أهمية وملاءمة المواضيع المختارة لحلقتي النقاش الحواريتين اللتين ستعقدان خلال الاجتماع الرفيع المستوى. ونُرحب أيضاً بالتركيز على اجتذاب أوسع نطاق ممكن من المشاركين في هذين الجزأين من الاجتماع، لا سيما ضحايا الاتجار بالبشر. وستساعد بيلاروس بصفتها الوطنية، وكذلك بصفتها منسقة مجموعة "أصدقاء متحدون ضد الاتجار بالبشر"، في ضمان نجاح تلك الأنشطة.

ختاماً، فيما يتعلق بالفقرة 9 من المنطوق، نود أن نقول إن موقف بيلاروس بشأن مسألة كيفية اختيار المنظمات غير الحكومية للمشاركة في هذا الاجتماع وغيره من الأنشطة المماثلة لم يتغير. في هذا الصدد،أيدت بيلاروس التعديل ذي الصلة،، وكما فعلنا في الماضي، ننأى بأنفسنا عن مضمونه.

السيدة زابولوتسكايا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نود أن ندلي بالبيان التوضيحي التالي. فيما يتعلق بعبارة تكافؤ الجنسين الواردة في الفقرة 9، نؤكد من جديد موقفنا بأن من غير الفعال إنشاء حصص مصطنعة من أجل توسيع نطاق مشاركة فرادى المجموعات ونعتبر، في هذا الصدد، أن عبارة تكافؤ الجنسين لا تعني سوى تهيئة الظروف لمشاركة المرأة على نفس مستوى الرجل في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بتقييم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت بعد التصويت.

وأود أن أعرب عن خالص تقديري لسعادة السيد جونبيك إسماعيل حكمت، الممثل الدائم لطاجيكستان، وسعادة السيدة ماريا ميخائيل، الممثلة الدائمة لقبرص لدى الأمم المتحدة، اللذين أدارا باقتدار وصبر المناقشات والمفاوضات المعقدة في المشاورات غير الرسمية بشأن هذا القرار.

وأنا على ثقة بأن أعضاء الجمعية العامة يشاركونني في الإعراب لهما عن خالص تقديرنا.

بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند 107 من جدول الأعمال.

البند 127 من جدول الأعمال (*تابع*)

الصحة العالمية والسياسة الخارجية

مشروع القرار (A/79/L.74)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن نشرع في البت في مشروع القرار A/79/L.74، أود أن أبلغ الأعضاء بأن الجمعية ستعقد مناقشة بشأن هذا البند في موعد لاحق يُعلن عنه فيما بعد.

أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند ليعرض مشروع القرار A/79/L.74.

السيد تشيفايفيد (تايلند) (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الأعضاء السبعة في مبادرة السياسة الخارجية والصحة العالمية، وهم إندونيسيا والبرازيل وتايلند وجنوب أفريقيا والسنغال وفرنسا والنرويج، يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/79/L.74، المعنون "الصحة العالمية والسياسة الخارجية: تغيير زاوية النظر إلى تعزيز الصحة إلى اعتباره مساراً تحوُّلياً نحو تحسين رفاه الجميع وزيادة استدامته".

إن مبادرة السياسة الخارجية والصحة العالمية قد شكلها وزراء خارجية تلك الدول السبع في أيلول/سبتمبر 2006. توقعت المجموعة تزايد أوجه التآزر بين السياسة الخارجية والصحة العالمية. ورأوا ضرورة مواجهة التحديات الناشئة وحالات الطوارئ الصحية بشكل جماعي، من أجل تعزيز الشراكة والتعاون الدولي والتضامن على جميع المستويات. ومنذ عام 2008، قدمت المجموعة مشاريع قرارات في الجمعية العامة للفت انتباه المجتمع الدولي إلى قضايا الصحة العالمية.

يتشابك المشهد الصحي العالمي اليوم مع تحديات غير مسبوقة. إن العبء المتزايد للأمراض غير السارية مسؤول عن 24 في المائة من الوفيات في العالم. كما أن العوامل غير الطبية، مثل الآثار الضارة لتغير المناخ والنزاعات والتوترات الجيوسياسية، تزيد من تفاقم النتائج الصحية.

وعلى الرغم من كل التحديات، فإن التمويل الصحي آخذ في الانخفاض، ويواجه تخفيضات حادة في المساعدات الخارجية والتمويل الصحي العالمي. يواجه حوالي بليوني شخص ضائقة مالية بسبب الفواتير الطبية. ولكي نحقق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة والأهداف المتعلقة بالصحة، من الواضح أن الوضع الراهن ليس خياراً. إننا بحاجة إلى إعادة التفكير في كيفية إعداد نظامنا الصحي بشكل أفضل وكيفية القيام باستثمارات أكثر ذكاءً في مجال الصحة.

يتيح لنا مشروع القرار هذا فرصة لإحداث نقلة نوعية في كيفية التصدي للتحديات الصحية العالمية المتعددة وأوجه الإجحاف في مجال الصحة، مع التركيز على تعزيز الصحة لتحقيق الصحة الجيدة والرفاه. وأود أن ألقي الضوء على العناصر الرئيسية لمشروع القرار.

أولاً، يشدد مشروع القرار على ضرورة إعطاء الأولوية لتعزيز الصحة والوقاية من الأمراض. ويشمل ذلك تعزيز أنماط الحياة الصحية للجميع، لتعزيز المساواة في الصحة وتحسين صحة السكان طوال حياتهم. كما يحثنا على إيلاء اهتمام أكبر لأولئك الذين غالباً ما يتم نسيانهم، مثل كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص الذين يعانون من مشاكل الصحة العقلية، وكذلك حديثي الولادة والنساء والأطفال والشباب.

ثانياً، يشدد مشروع القرار على ضرورة معالجة محددات الصحة التي تمثل الأسباب الجذرية لاعتلال الصحة معالجة شاملة في السياسات الرئيسية في مختلف القطاعات. ويؤكد على الحاجة إلى تطبيق نهج الصحة في جميع السياسات ونهج الصحة الواحدة، مع الاعتراف بالحاجة إلى معالجة المنتجات غير الصحية باعتبارها عوامل الخطر الرئيسية للأمراض غير الصحية من خلال تدابير مختلفة، بما في ذلك حماية المستهلك، وخاصة للشباب والأطفال.

ثالثاً، يشدد مشروع القرار أيضاً على الإمكانات التحويلية للتكنولوجيا الرقمية في النهوض بتعزيز الصحة والوقاية من الأمراض، مع الاعتراف بالحاجة إلى سد الفجوة الرقمية في مجال الصحة بين البلدان وداخلها. كما أنه يركز على إتاحة الوصول، لا سيما للتكنولوجيا الرقمية للبلدان النامية، لضمان الوصول العادل إلى التدابير الطبية المضادة والتكنولوجيا، فضلاً عن إتاحة الخدمات الصحية الجيدة والميسورة التكلفة للجميع، بما في ذلك خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية.

رابعاً، يسلط مشروع القرار الضوء على أهمية بناء قدرات نظام الرعاية الصحية وقدرات القوى العاملة في مجال الرعاية الصحية، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية. كما تم تسليط الضوء على إطلاق أكاديمية منظمة الصحة العالمية ودورها كعنصر مهم في هذه العملية لدعم الدول الأعضاء في تعزيز قدرات التعلّم مدى الحياة للقوى العاملة في المجال الصحي.

خامساً، يدعو مشروع القرار إلى تعزيز الإجراءات المتعددة القطاعات وزيادة التمويل والاستثمار والنظر في آليات التمويل المستدام لتعزيز الصحة. وستؤدي تدخلات الصحة العامة الفعالة من حيث التكلفة إلى تقليل الأعباء على النظام الصحي والإنفاق على الصحة العامة على المدى الطويل.

إن مشروع القرار هذا هو ثمرة الجهود الجماعية التي بذلها عدد كبير من الوفود التي شاركت بنشاط وبناء في المفاوضات. أود أن أعرب عن خالص شكري وامتناني لالتزامها ومرونتها. كما نعرب عن تقديرنا لمنظمة الصحة العالمية على الخبرة المقدَّمة طوال عملية المفاوضات. ونعتقد أن أمامنا نصا متوازنا يمثل أفضل الحلول التوفيقية بالنظر إلى المعوقات والاختلافات المطروحة. ولذلك، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى الحفاظ على ذلك الزخم الإيجابي من خلال الدعم الكامل لاعتماد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء. ويعني الدعم الكامل لاعتماده دعم النظام الصحي العالمي للاستعداد بصورة أفضل للتحديات الصحية العالمية المقبلة والاستجابة لها من أجل تحسين رفاه الجميع وزيادة استدامته.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أرحب باختتام المفاوضات المتعلقة باتفاق المنظمة بشأن الجوائح التي عُقدت في وقت سابق من هذا الشهر لتنظر جمعية الصحة العالمية فيه في دورتها الثامنة والسبعين. ويدل هذا الاتفاق بالطبع على إمكانية تغلبنا على الاختلافات والمعوقات بالعمل معًا وإمكانية إسهام تعددية الأطراف في إنقاذ الأرواح.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/79/L.74.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أن البلدان التالية، منذ تقديم مشروع القرار A/79/L.74 وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، قد أصبحت أيضا من مقدمي مشروع القرار وهي: أنتيغوا وبربودا والسلفادور وغامبيا وفييت نام وكازاخستان وكولومبيا وماليزيا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): نشرع الآن في البت في مشروع القرار A/79/L.74.

وقبل إعطاء الكلمة للإدلاء ببيانات تعليلا للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة.

السيد هارتني (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): تدعو الولايات المتحدة إلى إجراء تصويت على مشروع القرار هذا (A/79/L.74) بسبب عدة أحكام تتعارض مع سياسات الولايات المتحدة. ونثمن عاليا الجهود التي تبذلها تايلند والميسرون المشاركون الآخرون لزيادة إدماج تعزيز الصحة في السياسة الخارجية من أجل تحسين الصحة العالمية. بيد أن النص مفرط في التعميم ويتطرق إلى مجالات سياساتية متعددة خارج نطاق مشروع القرار مثل الملكية الفكرية والتمويل وتغير المناخ. ويجب أن تحترم وكالات الأمم المتحدة ولايات العمليات والمؤسسات الأخرى.

ولئن كانت الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية تجمعهما بعض المصالح المشتركة، فإن لهما أدوارا وقواعد وعضويات مختلفة. ولا تمثل الأمم المتحدة المكان المناسب لإجراء مناقشات حول الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس). وينبغي أن تُتاح إمكانية استخدام جوانب

المرونة في اتفاق تريبس وفقًا لتقدير أعضاء منظمة التجارة العالمية حسبما يرونه مناسبًا. ولا يصح أن تصدر الأمم المتحدة تكليفا أو تمارس تأثيرا بشأن توقيت أو كيفية تصرف أعضاء منظمة التجارة العالمية. ويوحي التطرق إلى اتفاق تريبس وتوصيفه بانتقائية بأن الأمم المتحدة تحاول التأثير على المسائل التي تقع ضمن الولاية المستقلة لمنظمة التجارة العالمية. بالإضافة إلى ذلك، تشترط الولايات المتحدة أن تتضمن جميع الإشارات إلى نقل التكنولوجيا عبارتَي "طوعي" و "وفقا لشروط متفق عليها". وينبغي أن تكون أي مشاركة للمعلومات أو الخبرات أو التكنولوجيا المشمولة بحقوق الملكية طوعية ووفقا لشروط متفق عليها. ونشدد بقوة على أهمية البيئات التنظيمية والقانونية التي تدعم الابتكار.

وتطرح الإشارات إلى تمويل الصحة العالمية إشكالية أيضا. ولا تؤيد الولايات المتحدة الدعوات إلى تمويل إضافي أو انتشار آليات تمويل جديدة. وينبغي أن تركز الدول الأعضاء بدلاً من ذلك على تعبئة الموارد المحلية.

لا يمكن أن تدعم الولايات المتحدة التركيز على المناخ في عمل هذه الهيئة لأن ذلك التركيز غير ضروري ويصرف الانتباه. وبدلاً من الإشارات العامة إلى تغير المناخ بوصفه مسألة تتعلق بالسياسة العامة أو سببا جذريا للتهديدات، تشجع الولايات المتحدة الدول الأعضاء على التركيز على تهديدات بيئية محددة، مثل التهديدات التي تواجه المياه النظيفة والهواء النقي وحرائق الغابات والفيضانات وموجات الجفاف وارتفاع مستوى سطح البحر، أو على التدابير المعقولة لحماية البيئة، مثل زيادة فرص الحصول على الطاقة الميسورة التكلفة والموثوقة والآمنة وتعزيز القدرة على الصمود والتخطيط لمواجهة الكوارث.

ويتضمن النص أيضًا إشارات لا تركز بشكل مناسب على احتياجات النساء والفتيات ووجهات نظرهن، بما في ذلك عبارة "مراعاة الاعتبارات الجنسانية". وتتمثل سياسة الولايات المتحدة في استخدام لغة واضحة ودقيقة تقر بأن المرأة أنثى بيولوجيًا والرجل ذكر بيولوجيًا. ومن المهم الاعتراف بالواقع البيولوجي للجنس لدعم احتياجات النساء والفتيات ووجهات نظرهن. ولن تقبل الولايات المتحدة الإشارات إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية أو مشتقات هذا المصطلح، ولا سيما عندما لا تكون هذه الإشارات مشفوعة بأي تحفظ لاحترام السياسات والأولويات الوطنية. ولا يوجد حق دولي في الإجهاض.

ويتضمن النص أيضًا إشارات إلى "الإنصاف في مجال الصحة". ويفتقر تعريف هذا المصطلح إلى توافق الآراء. وتعترض الولايات المتحدة على إدراج هذا المصطلح. وبصورة أعم، يشير مشروع القرار إلى العديد من الوثائق غير الملزمة التي لا يضيف الكثير منها قيمة إلى مشروع القرار وتتم بالأحرى "الإشارة إليها" بدلاً من "تأكيدها" أو "الترحيب بها". وفي هذا الصدد، أشارت الولايات المتحدة بوضوح إلى توقفها عن تأكيد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 أو أهداف التنمية المستدامة بصورة تلقائية لأنها تطرح برنامجًا غير مقبول للحوكمة العالمية القائمة على اتفاقات وقواعد غير ملزمة وتقوض سيادة الدول وتولّيها زمام تنميتها وتحملها المسؤولية عنها.

في الختام، ترفض الولايات المتحدة الدعوة إلى إبرام معاهدة لمكافحة الجوائح بإشراف منظمة الصحة العالمية. فالمنظمة التي لا تستطيع حتى الاعتراف بمصدر أسوأ جائحة منذ عقود ليست مؤهلة لرعاية هذا الاتفاق.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت قبل التصويت.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/79/L.74 المعنون: ”الصحة العالمية والسياسة الخارجية: تغيير زاوية النظر إلى تعزيز الصحة إلى اعتباره مسارا تحوُّليا نحو تحسين رفاه الجميع وزيادة استدامته“.

طُلب إجراء تصويت مسجل.

أُجرِي تصويت مسجل.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوغندا، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بوتان، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، بولندا، بيرو، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشيكيا، توغو، تونس، تيمور – ليشتي، جامايكا، الجبل الأسود، الجزائر، جزر البهاما، جزر القمر، جزر مارشال، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رواندا، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، سان مارينو، سانت كيتس ونيفس، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، شيلي، صربيا، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، غامبيا، غانا، غواتيمالا، غيانا، فانواتو، فرنسا، الفلبين، فنلندا، فييت نام، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كابو فيردي، كازاخستان، الكاميرون، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، مقدونيا الشمالية، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريشيوس، موزامبيق، موناكو، ميانمار، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، النرويج، النمسا، نيبال، نيكاراغوا، نيوزيلندا، الهند، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليمن، اليونان

المعارضون:

الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

الأرجنتين، إسرائيل، بيلاروس

اعتُمد مشروع القرار A/79/L.74 بأغلبية 139 صوتا مقابل صوت واحد، مع امتناع 3 أعضاء عن التصويت (القرار 287/79).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة للراغبين في أخذها تعليلاً للتصويت بشأن القرار المعتمد للتو، أود أن أذكّر الوفود بأن بيانات شرح الموقف تقتصر على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة كرزيسنيكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك وجورجيا.

نود أن نبدأ بشكر تايلند على تيسيرها هذه العملية وقيادتها لها، ونشكر الأعضاء الآخرين في المجموعة الأساسية. بينما نبني بشكل جماعي هيكل صحي عالمي أكثر قوة ونتطلع إلى مواءمة عملنا على نحو أفضل، يمكن للدعم الدولي أن يساعد على ذلك باعتباره مكملاً للجهود المحلية. ويضطلع الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بدورهم في دعم المبادرات الصحية العالمية الرئيسية، إلى جانب مواصلة تشجيع تحول هذه المبادرات نحو تعزيز النظم الصحية الأفقية واتباع النُهُج الموجهة قطرياً بما يتماشى مع خطة لوساكا.

وفي حين أن الصحة العالمية تمثل أولوية قصوى للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، نكرر أسفنا لتجاهل العديد من شواغلنا الرئيسية. ولا نزال ننأى بأنفسنا عن الإشارات غير المشروطة أو غير المشروطة جزئياً إلى نقل التكنولوجيا والدراية في الفقرتين 5 و 20 من المنطوق. ونقل التكنولوجيا والدراية، اللذين ندعو إليهما أيضاً، يجب أن يكونا طوعيَين، وبشروط متفق عليها وبلغة واضحة لا لبس فيها، وهذا يعني أن العملية يجب أن تبدأ بإرادة الأطراف المعنية، وأن تُنفَّذ بموجب شروط متفق عليها وأن تراعي الالتزامات الدولية. ونأسف لحذف هذه الصياغة من النص النهائي. فشأن نقل التكنولوجيا، الطوعي وبشروط متفق عليها، سيضمن الاستجابة الأكثر ملاءمة وسرعة وفعالية للجوائح في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أعربنا باستمرار عن تحفظات قوية على عدة فقرات أخرى ونود أن نسجل في المحضر أن الفقرات التالية لا تشكل سابقة في نظرنا.

وفيما يتعلق بالفقرة 18 من الديباجة، فإن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء لن يعترفوا إلا بالإشارات إلى إعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية والصحة العامة التي تتسم بالشمولية وتتماشى تماماً مع نص ذلك الاتفاق. وفيما يتعلق بالفقرة 20 من الديباجة، بالإشارة إلى أننا ننأى بأنفسنا عن الفقرتين 5 و 20 من المنطوق، فلا يمكننا أن نوافق على وصف نقل التكنولوجيا في تلك الفقرة. وعلاوة على ذلك، فإن الفقرة 35 من الديباجة لا تجسد الأبعاد العديدة لهذه المسألة. ونؤكد على أن المكان المناسب لمناقشتها ليس هو هذا القرار بل الاجتماع الرفيع المستوى القادم بشأن الأمراض غير المعدية والصحة النفسية. ولا تزال الفقرة غير متسقة مع الصياغة المتفق عليها سابقاً بشأن التدابير المالية والتنظيمية، ولا سيما مع الإعلان السياسي لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى

الثالث المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها لعام 2018 (القرار 2/73). وفيما يتعلق بالفقرتين 2 و 4 من المنطوق، يشدد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على أن إنشاء صناديق ومبادرات تمويل إضافية يزيد من تعميق التجزئة الضارة للتمويل الصحي الشامل ويقوض الهدف الهام المتمثل في ضمان استدامته، خاصة في ظل السياق الراهن الصعب من حيث الموارد. وفيما يتعلق بالفقرة 3 من المنطوق، يشدد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على أن التعاون الدولي لدعم الجهود الرامية إلى بناء وتعزيز القدرات في البلدان النامية قد يتخذ أشكالاً مختلفة، قد تشمل أو لا تشمل تعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية. وسيعتمد ذلك، في جملة أمور، على سياق وظروف مختلف الشركاء من البلدان النامية. ومع ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي ملتزم تماماً ودون تحفظ بالهدف الشامل للقرار – وهو تعزيز الصحة للجميع. وبالرغم من تلك المخاوف والتحفظات، فقد صوّت الاتحاد الأوروبي مؤيداً للنص.

وفي الختام، يكرر الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء دعمهم لتعددية الأطراف. ونرحب بالتوافق المبدئي في الآراء حول الاتفاق بشأن الجوائح ونتطلع إلى الخطوات التالية، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بالوثيقة في جمعية الصحة العالمية في أيار/مايو. ونود أن نؤكد أيضاً على دعمنا الثابت لمنظمة الصحة العالمية والتزامنا بها باعتبارها حجر الزاوية في الهيكل الصحي العالمي، ونعرب عن دعمنا لها في اضطلاعها بدورها الفريد كجهة وصل. فتعزيز التنسيق والسعي إلى تحقيق التآزر والتكامل والقضاء على التداخلات وتجنب الثغرات أمور أساسية لترشيد النظام البيئي الصحي العالمي وتحسين كفاءته. وسنواصل العمل مع جميع الأعضاء في جميع المحافل للتصدي للتحديات الحادة والطويلة الأجل التي تواجه الصحة العالمية، ونتطلع إلى المشاركة بنفس الروح في الإعلان السياسي بشأن الأمراض غير المعدية والصحة النفسية.

السيد أريستوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكر وفد تايلند – منسق عملية التفاوض بشأن القرار المعنون "الصحة العالمية والسياسة الخارجية: تغيير زاوية النظر إلى تعزيز الصحة إلى اعتباره مسارا تحوُّليا نحو تحسين رفاه الجميع وزيادة استدامته". ونشكره على جهوده الدؤوبة في إعادة إرساء الثقة ومحاولاته النشطة لتحقيق توافق في الآراء.

لقد أعلنّا عن موقفنا من هذا الموضوع في العديد من المناسبات، وهو ثابت لم يتغير. إننا نؤيد الإبقاء على تركيز الوثيقة على موضوع الرعاية الصحية دون تحويل التركيز دون مبرر إلى مسائل أخرى، ومنها حقوق الإنسان، والتي توجد ترتيبات مخصصة لها داخل منظومة الأمم المتحدة.

و نود أن نلفت انتباه الجمعية إلى الفقرة 17 من الديباجة. لا تزال نهاية تلك الفقرة تحتوي على صياغة خلافية إلى حد كبير بشأن الفئات المهمشة من السكان. ولذلك، فإن الاتحاد الروسي ينأى بنفسه عن توافق الآراء بشأن تلك الفقرة.

السيد شلايبفر (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): بادئ ذي بدء، نود أن نشكر المشاركين في التقديم على تفانيهم خلال المفاوضات بشأن القرار 287/79. لقد صوتت سويسرا مؤيدة للنص، وذلك تحديداً لأنه يشير إلى أهمية التعاون الفعال المتعدد الأطراف في ضمان تمتع شعوبنا بأعلى مستويات الصحة البدنية والنفسية. وأود أن أوضح موقف سويسرا .

نود أن نؤكد على أن نقل التكنولوجيا لا يكون ناجحاً ومستداماً إلا عندما يقرر مالك التكنولوجيا إجراء هذا النقل ويقبل بشروط القيام بذلك. ونفسر الاقتباسات ذات الصلة من الفقرة 5 من المنطوق على أنها تشير إلى عمليات نقل التكنولوجيا التي تتم في ظل هذه الظروف.

السيد غريكو (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد إيطاليا تعليل التصويت الذي أدلت به ممثلة بولندا باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء وتود أن تضيف الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

نشكر الميسرين المشاركين على التزامهم وجهودهم في الدفع قدماً بهذا القرار الهام (القرار 287/79). وتولي إيطاليا أهمية كبيرة لخطة الصحة العالمية، كما هو الأمر بالنسبة للأمن الغذائي وسلامة الأغذية وتحويل المنظومات الغذائية. وقد أيدنا هذه المرة اتخاذ القرار بشأن الصحة العالمية والسياسة الخارجية. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن الصحة والأمن الغذائي أساسيان لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. ولا نزال ملتزمين بهذا النهج، بما في ذلك في المفاوضات المقبلة بشأن طرائق الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، والتي يشرفنا أن نشارك فييت نام في تيسيرها.

إلا أننا نعرب عن قلقنا البالغ إزاء الصيغة المستخدمة في الفقرة 35 من الديباجة وننأى بأنفسنا عنها. ونقدر الجهود الجماعية المبذولة لتنقيح هذا النص. غير أن الفقرة لا تزال غير متسقة مع الصياغة المتفق عليها سابقاً بشأن التدابير المالية والتنظيمية، ولا سيما مع الإعلان السياسي لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى الثالث المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها لعام 2018 (القرار 2/73). ففعالية هذه التدابير في معالجة النظم الغذائية غير الصحية لا تزال بالفعل موضع جدل كبير، في حين أن الاستراتيجيات البديلة، بما في ذلك إعادة تكوين المنتجات من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص والنُهُج التي ترتكز إلى التثقيف الغذائي وإعلام المستهلك، أثبتت فعاليتها في تحسين نتائج الصحة العامة. وبينما تؤيد إيطاليا اتخاذ القرار، فإنها تؤكد أن هذه التدابير، بما في ذلك فرض الضرائب والقيود على التسويق، تقع ضمن الاختصاصات الوطنية، وأن صياغة الجمعية العامة ينبغي أن تجسد أهمية استقلالية السياسات على المستوى الوطني والنُهُج الخاصة بكل سياق.

السيد تور دي لا كونسبسيون (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): يود وفد بلدنا، أولا وقبل كل شيء، أن يشكر الميسرين المشاركين في تقديم القرار 287/79 على جهودهم لضمان اعتماد هذه المبادرة بتوافق الآراء. لقد شهدنا للأسف طرح النص بأكمله للتصويت من قبل وفد الولايات المتحدة. ولا يسعنا إلا أن نعرب عن بالغ قلقنا في ذلك الصدد، لا سيما بالنظر إلى الطريقة التي تؤثر بها تلك الخطوة سلبا على مسألة حساسة مثل تعزيز الصحة العالمية.

ولولا أننا شهدنا هذا التصويت للتو، لاعتبرنا هذا التطور أمرا لا يمكن تصوره. فمن غير المعقول أن يعارض أي بلد الصحة العالمية، لا سيما إذا أخذنا في الاعتبار أنه، قبل خمس سنوات فقط، عصفت جائحة مرض فيروس كورونا بالعالم بأسره. والأدهى من ذلك وهو ما يغضبنا أكثر أن حكومة الولايات المتحدة الحالية تنتقد، بطريقة مغرضة تماما، برامج كوبا للتعاون الطبي التي أنقذت، ولا تزال تنقذ، الكثير من الأرواح في العديد من المناطق الجغرافية في العالم مهما كانت معقدة أو نائية.

ولا يمكن أن تفوتنا فرصة رفض هذا النفاق. فحكومة الولايات المتحدة لا تصر على التشهير بتعاوننا الطبي مع العالم فحسب، بل إنها مصممة على تخويف البلدان المستفيدة منه لحملها على وقف هذه البرامج. ولا يتغير سلوك حكومة الولايات المتحدة الخسيس فيما يتعلق بالصحة العالمية، سواء كان الأمر يتعلق بقطع الدعم الذي نقدمه لشعوب العالم، تضامنا معها، أو بمطالبة البلدان بالانضمام إليها بالتصويت معارضة للقرار.

في الختام، نود أن نهنئ مؤيدي هذه المبادرة على اتخاذ القرار رغم الصعاب التي واجهوها. ونود أيضا أن نؤكد، أمام جميع الوفود، التزام كوبا بمواصلة تعزيز فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية في العالم على الرغم من كل القيود التي نتحملها نتيجة الحصار الجائر الذي تفرضه الولايات المتحدة.

السيد نيكولينو (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): يعرب وفد الأرجنتين عن تقديره للعمل الذي قام به وفد تايلند، في أداء دوره بصفته الميسر للقرار 287/79، وللمجموعة الأساسية. ونقدر العمل المنجز والجهود المبذولة للاضطلاع بعملية تشاور شفافة وشاملة للجميع.

إن الأرجنتين تقدر أهمية تعددية الأطراف، التي تقوم على مبدأي التشاور وإدماج وجهات النظر المختلفة، مع ضمان نفس الحقوق والالتزامات لجميع الجهات الحكومية. وتشدد الأرجنتين أيضا على أهمية التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون في المسائل الصحية، مع احترام الأولويات والظروف الوطنية لكل بلد. وفي هذا الصدد، فإن لكل بلد حقا سياديا في تنفيذ سياساته الصحية الخاصة مع تجنب الوقوع فريسة لنُهج "الصحة العالمية" التي تروج لنهج واحد يناسب الجميع وتوسع نطاق عمل بعض المنظمات الدولية، مثل منظمة الصحة العالمية، بما يتجاوز ولاياتها الأصلية. وبموجب هذا المعيار العام، امتنعت الأرجنتين عن التصويت على القرار.

وفيما يتعلق بنص القرار، تشير الأرجنتين إلى أنها نأت بنفسها عن ميثاق المستقبل (القرار 1/79) وترى أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تتألف من تطلعات غير مُلزمة قانوناً يحق لكل دولة، في إطار ممارسة سيادتها، أن تفسرها وتسعى إلى تحقيقها بكل حرية. ولذلك، تنأى الأرجنتين بنفسها عن الفقرات المتعلقة بخطة عام 2030 وعن الإشارات إلى تغير المناخ والصحة الجنسية والإنجابية والإشارات إلى منظمة الصحة العالمية في ضوء ما سبق أن أعرب عنه مكتب رئيس جمهورية الأرجنتين في بيان مؤرخ 5 شباط/فبراير. كما تتمسك الأرجنتين بموقفها الوطني بشأن هذه الفقرات التي تُعتبر مخالفة لمبادئ حماية الحياة والحرية والملكية الخاصة.

إن جمهورية الأرجنتين ملتزمة بالمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة وتدرك أن مصطلح "نوع الجنس" في سياق هذا القرار يحجب دور المرأة بما يتعارض مع الهدف المنشود منه. وتفهم الأرجنتين تعريف "نوع الجنس" على النحو المتفق عليه في الفقرة 3 من المادة 7 من نظام روما الأساسي.

وفيما يتعلق بالفقرة العاشرة من الديباجة، فإن نطاق مفهوم "المراعية لمتطلبات التغذية" فيما يتعلق بالمنظومات الغذائية غير معروف، وكذلك آثاره التقنية.

وفيما يتعلق بالفقرة الحادية والعشرين من الديباجة والفقرة 18، تشير الأرجنتين إلى أنها بصدد تقييم آخر تعديل للوائح الصحية الدولية في سياق السيادة الوطنية والهامش الذي توفره لتنفيذ سياسات محددة على الصعيد الوطني.

وفيما يتعلق بالفقرة 4، تشدد الأرجنتين على وجوب احترام سيادة الدول وتنوع النظم الوطنية في أي استراتيجية لتمويل الصحة، مع تجنب النُهج المتصلبة التي تفرض على البلدان نماذج تمويل محددة دون مراعاة سياقاتها السياسية والاقتصادية والتنظيمية.

وفيما يتعلق بالفقرة 19، تعارض الأرجنتين اتفاق منظمة الصحة العالمية بشأن الجوائح، نظرا لقلقها إزاء الكيفية التي قد يؤثر بها الاتفاق على سيادة البلدان وإزاء مركزية السلطة في اتخاذ القرار في مجال الصحة. ونعتقد أن الالتزام بنموذج وحيد لإدارة الجوائح لا يراعي الخصوصيات المحلية لكل بلد، مما قد يؤدي إلى اعتماد تدابير غير مناسبة أو أقل فعالية في بعض المناطق.

أخيرا، فيما يتعلق بالفقرتين الخامسة والثلاثين والسادسة والثلاثين من الديباجة، نرى أنه ينبغي ألا تتدخلا في نتائج عملية التفاوض بشأن إعلان الأمم المتحدة السياسي المتعلق بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها أو أن تحكما مسبقا على تلك النتائج.

السيد بوفيدا بريتو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): تشكر فنزويلا وفد تايلند والأعضاء الآخرين في المجموعة الأساسية المعنية بالقرار 287/79، المقدم في إطار البند 127 من جدول الأعمال، بشأن الصحة العالمية والسياسة الخارجية.

تود فنزويلا، من جانبها، أن تؤكد من جديد الأهمية التي توليها للنهج المتعدد الأطراف والعالمي إزاء الصحة باعتبارها عنصرا تحويليا للمجتمع وحقا من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف والتزاما أساسيا من الأمم المتحدة بضمان الحياة الكريمة، على النحو المنصوص عليه في الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بالصحة والرفاه. وفي هذا الصدد، يجب الدفاع عن الصحة وضمانها على نحو دائم بوصفها حقا من حقوق الإنسان العالمية. ويجب أن تكون الرعاية الصحية خدمة عامة كاملة ومجانية وذات نوعية جيدة وأن تكفل الإنصاف والمساواة وألا يُتعامل معها باعتبارها مجرد نشاط يستخدمه مقدمو الخدمات الصحية الخاصة وشركات الأدوية وشركات التأمين لأغراض تجارية على حساب حياة الإنسان نفسه ومعاناة الملايين من البشر الذين لا خيار لهم سوى الخضوع لآليات السيطرة الخاصة بهم، حتى ولو كان ذلك على حساب رفاهنا. ولا يمكننا التعامل مع الصحة على أنها مجرد سلعة.

وما زلنا نتذكر أنه خلال أحلك اللحظات من جائحة مرض فيروس كورونا قبل خمس سنوات والشهور التي تلتها، مُنع وعُرقل الحصول على العلاج والمعدات الطبية والتكنولوجيا وأن العرقلة والمنع امتدا لاحقا ليشملا الحصول على بعض اللقاحات. ويرجع ذلك إلى عناد بعض الحكومات والقطاعات الاقتصادية وقسوتها بالاستمرار في انتهاج سياسة التدابير القسرية الانفرادية التي فرضتها فصائل متطرفة في بعض البلدان على حساب التعاون والتضامن الدوليين حتى في تلك اللحظات المضطربة التي سادها شعور بعدم

اليقين على مستوى العالم. وفي العام الماضي، ورد في الفقرة 22 من القرار المتخذ في إطار هذا البند من جدول الأعمال أن الجمعية العامة

”تحث على إتاحة إمكانية الحصول في الوقت المناسب وعلى نحو منصف ودون عوائق على الأدوية واللقاحات ووسائل التشخيص والعلاجات وغيرها من المنتجات والتكنولوجيات الصحية المأمونة والميسورة التكلفة والناجعة ذات النوعية الجيدة، باعتبار ذلك من العناصر الأساسية للإعمال الكامل لحق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه، وما يتصل بذلك من أهداف التغطية الصحية الشاملة وتوفير الصحة للجميع، دون تمييز، مع إيلاء اهتمام خاص للوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب“ (القرار 280/78، الفقرة 22).

ومن المؤسف أنه، على الرغم من الجهود التي بذلها الميسران المشاركان وعدة وفود، لم يتسن خلال عملية التفاوض هذا العام معالجة مشكلة الحصول على الأدوية واللقاحات والتكنولوجيات دون عوائق على نفس النطاق كما العام الماضي، مما أضعف نص هذا العام. وعلى أي حال، نأمل أن نتمكن من التغلب على ذلك في الدورات اللاحقة، متطلعين إلى عمليات المتابعة العالمية المهمة في إطار الأمم المتحدة، المقرر إجراؤها خلال السنوات الأربع المقبلة، بما في ذلك بشأن المسائل المتعلقة بالصحة، وهي من أكثر المجالات تضررا من التطبيق الإجرامي للتدابير القسرية الانفرادية.

السيد بن نفتالي (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفد بلدنا أن يشكر تايلند والميسرين الآخرين على عملهم بشأن القرار 287/79. ونود أن نعرب عن دعمنا للتركيز المنصب على تمتين استراتيجيات تعزيز الصحة وتعزيز التغطية الصحية الشاملة وتسخير الابتكارات الصحية الرقمية. كما أننا ندعم التركيز على تعضيد المسؤولية الوطنية وتعزيز الوصول العادل إلى الرعاية الصحية وتحسين الوقاية والتأهب والاستجابة فيما يتعلق بالتحديات الصحية الوطنية والإقليمية والعالمية.

بيد أننا نود أن نؤكد على موقفنا الثابت بشأن المسائل المتعلقة بنقل التكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية. يجب أن يتم أي نقل للتكنولوجيا بشروط طوعية وتتفق الأطراف عليها. علاوة على ذلك، ينبغي الاستمرار في معالجة المسائل المتعلقة باتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة في إطار منظمة التجارة العالمية.

نأسف كذلك للإشارة إلى الحق في التنمية في مشروع القرار. وفي حين أننا نؤيد تماماً تعزيز حقوق الإنسان، فإننا نعتقد أنه ينبغي عدم إعطاء الأولوية لحق من حقوق الإنسان بعينه على حساب حقوق أخرى لا تقل أهمية في سياق المناقشات حول الصحة العالمية. ويجب أن ترتكز جهود تعزيز الصحة على الإطار الشامل وغير القابل للتجزئة لجميع حقوق الإنسان.

في ضوء تلك الاعتبارات، وعلى الرغم من تأييدنا للكثير من مضمون القرار، قرر وفد بلدنا الامتناع عن التصويت على القرار 287/79. وسوف نواصل العمل مع جميع الدول الأعضاء للنهوض بالصحة العالمية ونطمح إلى التوصل إلى توافق في الآراء في المستقبل يجسّد أهدافنا المشتركة والحاجة إلى نهج متوازن ومناسب للتكنولوجيا والابتكار.

السيدة زاندي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أدلي بالبيان التالي باسم جمهورية إيران الإسلامية تعليلاً للتصويت بعد التصويت على القرار 287/79، المعنون "الصحة العالمية والسياسة الخارجية: تغيير زاوية النظر إلى تعزيز الصحة إلى اعتباره مساراً تحوُّلياً نحو تحسين رفاه الجميع وزيادة استدامته".

وقد شارك وفد بلدي بنشاط وبشكل بنّاء في عملية التفاوض بنية ثابتة للتوصل إلى نتيجة توافقية ومتوازنة. وللأسف، فشل النص النهائي في أن يمثل بشكل كافٍ وجهات النظر والاحتياجات المتنوعة لجميع البلدان المعنية. لقد دخلنا في مناقشات متعمقة مع الميسرين المشاركين في مناسبات مختلفة، ولكن لم تُعالج شواغلنا بشكل كافٍ. لذلك وجدنا أن من الضروري كسر حاجز الصمت، سواء بصفتنا الوطنية أو بصفتنا جزءاً من مجموعة من البلدان، فيما يتعلق بفقرات محددة.

إن التدابير القسرية غير القانونية الأحادية الجانب لا تؤثر سلباً على رفاه الشعب الإيراني وحقه في الحياة والصحة والحصول على الأدوية الأساسية والرعاية الصحية فحسب، بل تعيق أيضاً تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية المتعلقة بالصحة. إننا نؤمن إيماناً راسخاً بأن الحصول دون عوائق على أدوية ولقاحات وتشخيصات ومنتجات وتقنيات صحية أخرى آمنة وميسورة التكلفة وفعالة وذات جودة عالية هو أحد العناصر والأولويات الأساسية للبلدان النامية. ويمثل غياب تلك السلع الأساسية تحديات كبيرة أمام تعزيز صحة ورفاه سكان البلدان النامية. لذلك فقد دعونا، ضمن مجموعة من البلدان، إلى الإبقاء على هذا البند الذي أُخذ حرفياً من القرارات السابقة. ومن المؤسف للغاية أن هذا الاعتبار الحاسم قد تم تجاهله.

إضافة إلى ذلك، تتضمن الصيغة الحالية للقرار مصطلحات غير توافقية وغير متفق عليها دولياً لا يقبلها وفد بلدي. وفي ذلك الصدد، ينأى وفد بلدي بنفسه عن تعابير محددة، ولا سيما تلك التي تنطوي على تعبير "الجنسانية"، كما ورد في الفقرتين الثالثة عشرة والثالثة والثلاثين من الديباجة والفقرتين 6 و 10 من المنطوق، وكذلك عن الإشارات إلى "شرائح السكان الضعيفة والمهمشة" في الفقرة السابعة عشرة من الديباجة.

علاوة على ذلك، ننأى بأنفسنا عن تعبير "نهج الصحة الواحدة" الذي يرد في الفقرة التاسعة والعشرين من الديباجة والفقرة 7 من المنطوق. ونؤكد على أن "نهج الصحة الواحدة" هو مجرد نهج واحد من عدة نهج، مثل نهج الصحة البشرية والصحة الحيوانية والصحة الزراعية. ولا يزال ذلك النهج المحدد قيد الاستعراض ولم يتم الانتهاء منه بعد في المفاوضات الحكومية الدولية داخل منظمة الصحة العالمية في جنيف. وتماشياً مع لوائح منظمة الصحة العالمية، تم الاتفاق على الانتهاء من التعديلات على اللوائح الصحية الدولية في غضون 18 شهراً. وستستكمل جمهورية إيران الإسلامية تعديلات اللوائح الصحية الدولية بحلول أيار/مايو 2025. وبالتالي، فإننا ننأى بأنفسنا عن الفقرة 18 من المنطوق.

ختاماً، صوتت جمهورية إيران الإسلامية مؤيدة للقرار على أساس فهمنا أن أحكامه وتنفيذه تتماشى مع قوانيننا الوطنية وأنظمتنا وسياقنا الديني وقيمنا الثقافية وأولوياتنا الإنمائية الوطنية.

السيدة سمير (ملديف) (*تكلم بالإنكليزية*): إن وفد بلدي يؤيد الهدف الشامل للقرار 287/79، المعروض علينا اليوم، وقد صوت مؤيداً له.

ونرحب بتركيز القرار على تعزيز الصحة والإنصاف والركائز الأساسية للرفاه المستدام.

ونود أن نسجل فهمنا وموقفنا التفسيري فيما يتعلق ببعض العبارات الواردة في الفقرة 9 من المنطوق. إننا نعتقد أن الإشارات إلى الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية يجب أن تُفهم في سياق القوانين واللوائح الوطنية لكل بلد. وبناءً على ذلك، نؤكد على أن تنفيذ تلك الالتزامات يجب أن يتماشى مع الأطر القانونية الوطنية.

وبهذه الروح، ومع أخذ الاعتبارات المذكورة أعلاه في الحسبان، صوتنا مؤيدين القرار. ونؤكد من جديد التزامنا بصحة ورفاه جميع الأفراد، مع التمسك بمبادئ السيادة الوطنية.

السيد موصلي (المملكة العربية السعودية) (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفد المملكة العربية السعودية أن يعرب عن تقديره للميسرين المشاركين في تيسير القرار 287/79 على جهودهما ويعرب عن امتنانه لتعاونهما ومرونتهما في استيعاب وجهات النظر المختلفة طوال عملية التفاوض.

لقد صوت وفد بلدي مؤيداً للقرار، إدراكاً منه لأهميته والأهمية التي يوليها لتعزيز الصحة والرفاه والسياسة العالمية الشاملة للجميع. وفي الوقت نفسه، نود أن نسجل موقفنا فيما يتعلق بالإشارات إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية الواردة في القرار، ولا سيما في الفقرة 9 من المنطوق. وتود المملكة العربية السعودية أن تفسر هذه المصطلحات بطريقة تتفق تماماً مع تشريعاتنا الوطنية وقيمنا الثقافية وأعرافنا المجتمعية.

السيد كاتو (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب اليابان ترحيبا حارا باتخاذ القرار 287/79، المعنون "الصحة العالمية والسياسة الخارجية: تغيير زاوية النظر إلى تعزيز الصحة إلى اعتباره مسارا تحوُّليا نحو تحسين رفاه الجميع وزيادة استدامته". كما نود أن نعرب عن تقديرنا العميق للجهود المتفانية التي بذلها الميسرون، بما في ذلك تايلند، وأعضاء مبادرة السياسة الخارجية والصحة العالمية.

إننا نواجه حالياً تحديات متزايدة في حين يواجه العالم أزمات معقدة ومترابطة وفي الوقت الذي تتعمق فيه الانقسامات داخل المجتمع الدولي. في هذا السياق، يمثل اتخاذ القرار، على الرغم من الاختلافات الكثيرة في الرأي، تجديداً لالتزامنا القوي والثابت بتعزيز شراكات أقوى وأكثر شفافية في مجالي الرقمنة وشيخوخة السكان.

ومع ذلك، تأسف اليابان للتعجيل بالعملية، مع اقتراب نهاية المفاوضات، للدفع نحو قبول المشروع النهائي المطروح علينا دون إجراء مشاورات كافية. وقد أدى ذلك إلى ضياع فرصة التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن العديد من المسائل المحددة المتعلقة بالسياسات، ولا سيما فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا، على النحو المشار إليه في الفقرة 5 من المنطوق. وفي هذا الصدد، تود اليابان أن تؤكد من جديد على أهمية المبادئ الأساسية التي تنص على أن نقل التكنولوجيا ينبغي أن يتم على أساس طوعي وبشروط متفق عليها للأسباب التالية. فالتكنولوجيا، في كثير من الحالات، ملك للكيانات الخاصة، وبالتالي، من غير المقبول أن

يتم فرض نقل هذه التكنولوجيا من قبل أي طرف. وبناءً على ذلك، ينبغي أن يكون نقل التكنولوجيا طوعياً. ويجب أن يتم نقل التكنولوجيا بموافقة جميع الأطراف المعنية. ولذلك، يجب أن يتم بشروط متفق عليها.

إن اتخاذ هذا القرار ليس نهاية المطاف، بل بداية جديدة. وتظل اليابان ملتزمة بمواصلة بذل قصارى جهدها للمساهمة في بناء عالم أكثر صحة ومرونة.

السيد وانغ زيشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): إن التمتع بالصحة تطلع مشترك للبشرية، وحماية الأمن الصحي العام العالمي مسعى مشترك لجميع البلدان. وتعزيز الصحة جزءً لا يتجزأ من سياسة الصحة العامة واستراتيجية اجتماعية لتعبئة وتنسيق الجهود القطاعية المتضافرة على نطاق واسع لتحقيق هذه الغاية. ولذلك أصبح خياراً ذا أولوية في السياسات العامة للدول. وموضوع قرار هذا العام المتعلق بالصحة العالمية والسياسة الخارجية (القرار 287/79) هو تعزيز الصحة، وهو موضوع وجيه جدا. لذلك صوتت الصين مُؤيدة للقرار وتؤيد تنفيذه من قبل جميع الدول لدعم تعزيز الصحة وتحسين الرفاه للجميع والمساعدة في المواءمة بين السياسات الخارجية والصحية، وخاصة من خلال تقديم الدعم المالي والتقني اللازم للبلدان النامية لتعزيز نظمها الصحية.

وقد عملت تايلند، بصفتها الميسر المشارك، والمجموعة الأساسية لمبادرة السياسة الخارجية والصحة العالمية باستمرار من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذا القرار. ومنذ العام الماضي، أجروا مشاورات متعددة وأخذوا في الاعتبار مختلف الآراء وسعوا بصبر إلى التوصل إلى حلول توفيقية. ونثني على جهودهم في هذا الصدد. وعلى الرغم من بعض الخلافات فيما بين الدول الأعضاء، أعربت جميعها عن دعمها للقرار وتعددية الأطراف والتعاون بشأن الخطة العالمية للصحة العامة، وأظهرت تضامنها ومرونتها. وفي تناقض صارخ، لم تساهم الولايات المتحدة بأي تعديلات مفيدة خلال الأشهر الأربعة الماضية ولم تشارك بشكل بناء في المشاورات. وما فعلته الولايات المتحدة هو أنها نصبت كميناً للجمعية العامة بطرح النص بأكمله للتصويت خلال مرحلة مرحلة البث فيه. وهذه الأعمال التخريبية الفجة والجسيمة تفضح بشكل كبير ممارساتها الأحادية والمتنمرة وتجاهلها للصحة العامة العالمية.

وفي الوقت الذي توصل فيه المجتمع الدولي إلى توافق واسع في الآراء بشأن تعزيز التعاون في مجال الصحة العامة العالمية، وتعزيز تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتغير المناخ، ودور منظمة الصحة العالمية، من بين مجالات أخرى، فإن الولايات المتحدة، في تجاهل للتوافق الدولي في الآراء، تستخدم موقفها من النص ذي الصلة كذريعة للضغط من أجل التصويت، في محاولة لمنع النص من تجسيد مواقف الغالبية العظمى من الدول وتوافق الأراء لديها. وبذلك فضّلت الولايات المتحدة بوضوح مصلحتها الوطنية على الصالح العالمي المشترك، واصطفت ضد المجتمع الدولي. ونحث الولايات المتحدة على مراجعة الذات والعودة إلى المسار الصحيح لتعددية الأطراف والحوار والتعاون.

السيد سواه (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): تود المملكة المتحدة أن تبدأ بشكر تايلند على تيسيرها القدير في هذه العملية، وكذلك المجموعة الأساسية لمبادرة السياسة الخارجية والصحة العالمية –

إندونيسيا والبرازيل وجنوب أفريقيا والسنغال وفرنسا والنرويج – على تقديم هذا القرار الهام (القرار 287/79) وعلى عملها بشأنه.

وتلتزم المملكة المتحدة بالسعي لتحقيق نتائج طموحة في مجال الصحة العالمية دعماً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتصدي للتحديات الصحية العالمية في مجال السياسة الخارجية. ولذلك نرحب بهذه الفرصة التي أتت في الوقت المناسب لمناقشة تعزيز الصحة، وهو أمر أساسي لتمكين الناس من زيادة مراقبة صحتهم وتحسينها، وهو أمر حيوي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونحن ممتنون لجميع الدول الأعضاء على مشاركتها الفعالة في تلك العملية. ومع ذلك، نلاحظ وجود خلافات الآراء حول عدة مسائل، لا سيما فيما يتعلق بالفقرة 5. ونرى أن إدراج عبارة "بشروط طوعية ومتفق عليها" أمر ضروري عند الإشارة إلى نقل التكنولوجيا والمعرفة. ومن الضروري أن تكون عمليات النقل هذه بشروط طوعية ومتفق عليها من أجل تعظيم فرص نجاح نقل التكنولوجيا في الأجل الطويل، والحد من إمكانية وجود شروط غير متكافئة أو غير مواتية، بحيث تكون مفيدة لجميع الأطراف، بما في ذلك الأطراف من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

وفيما يتعلق بالفقرة الرابعة والعشرين من الديباجة، تود المملكة المتحدة أن تؤكد على أنه من أجل ضمان الوصول العادل إلى تقنيات الصحة الرقمية، يجب أن نأخذ في الاعتبار احتياجات الجميع، ولا سيما الفئات السكانية والمجموعات المهمشة والمحرومة من الخدمات. وبدون ذلك، فإن الإقصاء الرقمي قد يؤدي إلى تفاقم التفاوتات الصحية القائمة. وعلى الرغم من هذه المخاوف، فإن المملكة المتحدة ملتزمة التزاماً كاملاً وبدون تحفظ بالهدف الشامل للقرار، وهو تعزيز التعاون العالمي في مجال الصحة. ولهذا السبب صوتت المملكة المتحدة مؤيدة للنص.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في تعليل التصويت بعد التصويت.

وبذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند 127 من جدول الأعمال.

البند 32 من جدول الأعمال (*تابع*)

منع النزاعات المسلحة

(أ) منع نشوب النزاعات المسلحة

السيدة خيمينيث دي لا هوث (إسبانيا) (*تكلمت بالإسبانية*): في البداية، تؤيد إسبانيا البيان الذي أدلى به صباح اليوم ممثل الاتحاد الأوروبي (انظر A/79/PV.65). وبصفتنا الوطنية، أود أن أدلي بمجموعة من التعليقات الإضافية.

أود أن أبدأ بياني بالإعراب عن امتناني لعمل الفريق الذي يشكل الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011. يأتي هذا التقرير (انظر A/79/799) في مرحلة حرجة تمر بها سورية وشعبها، وهي مرحلة تتوافر فيها فرصة لتحقيق الاستقرار في البلد والنجاح

في جعل جميع أبناء الشعب السوري يشعرون بأنهم جزء من أمتهم. إن إسبانيا ملتزمة التزاماً راسخاً بعملية انتقال سياسي سلمي وشامل في سورية، وفقاً لروح قرار مجلس الأمن 2254 (2015) – انتقال يضمن الحقوق الأساسية لجميع مواطنيها، بما في ذلك حقوق المرأة. وقد زار وزير الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون الإسباني، السيد ألباريس بوينو، دمشق في كانون الثاني/يناير لنقل هذه الرسالة إلى سلطات تصريف الأعمال السورية. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يضيع هذه الفرصة. ولا يمكن أن يكون هناك سلام وعدالة بدون مساءلة كافية. وبالتالي، يجب أن تكون المساءلة عنصراً حاسماً في العملية الانتقالية في سورية.

إن عمل الآلية، عملاً بتفويض الأمم المتحدة، أمر حيوي لدعم عمليات المساءلة الجنائية في سورية. ونرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للآلية، كما هو موضح في التقرير، ولا سيما التحسينات التي أدخلت على نهج العدالة الشاملة، بما في ذلك الاستراتيجيات المواضيعية المتعلقة بالنوع الاجتماعي والأطفال والشباب، والتعاون بصورة هادفة على نحو أكبر مع منظمات المجتمع المدني السوري، بما في ذلك جمعيات الضحايا. ونشيد أيضاً بالعمل المهم الذي تقوم به الآلية لجمع الكمية المتزايدة من الأدلة وحفظها ومعالجتها من خلال تحسين العمليات والاستخدام المبتكر للتكنولوجيا الرقمية. وتكتسي هذه الجهود أهمية قصوى للحفاظ على الأدلة، بما يتماشى مع أعلى معايير النزاهة، لاستخدامها في عمليات المساءلة الحالية والقادمة.

ويمثل دعم الضحايا أولوية بالنسبة لإسبانيا. ولذلك، فإننا نؤيد النهج الذي يركز على الضحايا المشار إليه في التقرير والذي يركز على تجاربهم وآرائهم من منظور حقوقهم. ونرحب ترحيباً حاراً بالنهج الذي يركز على الفئات المهمشة تاريخياً، ولا سيما النساء والأطفال.

ويتطلب عبء العمل المتزايد للآلية زيادة تمويلها وفقاً لذلك. وقد تعهدت إسبانيا بالتبرع بمبلغ 000 500 يورو للآلية، تمشياً مع التزامها بالانتقال السياسي الشامل للجميع في سورية ومع الأولوية التي توليها لتحقيق المساءلة. ونشجع الدول الأخرى على دعم الآلية بالمثل حيث أن قيمة ما توفره الآلية من دراية فنية ونواتج تحليلية ودعم تشغيلي جلية. وستواصل إسبانيا دعم عمل الآلية وتشجيع الدول الأعضاء الأخرى على مضاعفة التزاماتها تجاه هذه الأداة ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة للمساءلة في سورية والأساسية لعملية الانتقال السياسي.

وبالتالي، نحث السلطات المؤقتة في سورية على التعاون مع الآلية وضمان إمكانية وصولها دون عوائق في اضطلاعها بالولاية التي أناطتها بها الجمعية العامة. إن أمامنا فرصة لتوطيد السلام والاستقرار في سورية على نحو شامل وعادل. فلنبذل معاً قصارى جهدنا لعدم إهدار هذه الفرصة.

السيد جاو هايبو (الصين) (*تكلم بالصينية*): لقد عانى الشعب السوري طويلاً من مشاق الحرب، وهو يتوق إلى استعادة السلام والاستقرار في بلده. وبلغت الحالة في سورية الآن مرحلة حرجة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم مساعدة بناءة لسورية.

أولا، ينبغي تعزيز الانتقال السياسي الشامل للجميع. ولتحقيق هذه الغاية، تأمل الصين أن تنخرط جميع الأطراف المعنية في سورية، وفقا للمبادئ المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن 2254 (2015)، في حوار ومشاورات مكثفة وأن تعزز المصالحة الداخلية وعملية انتقال سياسي يقودها السوريون ويملكون زمامها. وتؤيد الصين دور الأمم المتحدة في تلك العملية وجهود جامعة الدول العربية للمساعدة في عملية الانتقال السياسي وإعادة الإعمار في سورية.

ثانيا، يجب مكافحة الإرهاب – العدو المشترك للبشرية – بعزم وتصميم. فالقوى الإرهابية في سورية تشكل تهديداً حقيقياً، ليس لسورية وحدها، بل أيضاً للسلام والأمن الإقليميين والدوليين. ويجب تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن الإرهاب على نحو كامل وفعال. وتحث الصين السلطات المؤقتة في سورية على الوفاء بالتزاماتها في مجال مكافحة الإرهاب واتخاذ كل التدابير الممكنة لمكافحة جميع المنظمات الإرهابية المدرجة في قائمة مجلس الأمن، بما في ذلك الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية، المعروفة أيضاً باسم الحزب الإسلامي لتركستان.

ثالثا، ينبغي احترام سيادة سورية ووحدتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية احتراماً فعلياً. فالضربات الجوية الإسرائيلية على جنوب سورية، في جملة أماكن، تنتهك القانون الدولي ويجب أن تتوقف فوراً. ويعترف المجتمع الدولي بمنطقة الجولان باعتبارها أرضا سورية محتلة وينبغي احترام اتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام 1974. وينبغي للقوات الأجنبية إنهاء وجودها العسكري غير القانوني في سورية.

وتعارض الصين باستمرار أي أعمال تنتهك القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. وندعو جميع أطراف النزاع إلى التقيد بالقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

يحيط الجدل بإنشاء الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011. وينبغي أن تتماشى مكافحة الإفلات من العقاب مع الرؤية المتعلقة بالتوصل إلى تسوية سياسية. وينبغي أن تسهم جميع الجهود ذات الصلة في تحقيق المصالحة الداخلية في سورية واستعادة السلام والاستقرار في المنطقة على وجه السرعة.

السيدة ماييه (كندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): بالنيابة عن كندا، أود أن أبدأ بتهنئة السيد بوتي على توليه قيادة الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011. ونشكره على تقريره (انظر A/79/799)، الذي يأتي، كما هو الحال مع وصوله، في وقت نشهد فيه تغيراً كبيراً في الجمهورية العربية السورية بعد انتهاء حكم بشار الأسد في نهاية عام 2024.

لقد استقبلت كندا أكثر من 100 000 لاجئ سوري منذ عام 2015 وأصبحوا جزءاً أساسياً من نسيج كندا اليوم. ووقف العديد من الكنديين جنبا إلى جنب مع جيرانهم وأصدقائهم الجدد بينما كانت أحداث 8 كانون الأول/ديسمبر 2024 تتابع أمام أعيننا على شاشات التلفاز. ويمثل ذلك الحدث نقطة تحول هامة

بالنسبة للشعب السوري الذي عانى من شدائد لا يمكن تصورها. وتواصل كندا الوقوف إلى جانب السوريين وهي على استعداد لأن تناقش معهم كيفية دعم المجتمع الدولي لهم في إعادة بناء بلدهم. وللقيام بذلك، دعمت كندا إيصال المساعدات فورا إلى سورية لمعالجة الأزمة الإنسانية المستمرة. وعلاوة على ذلك، لا تزال كندا ملتزمة بدعم جهود المساءلة والعدالة الانتقالية المتصلة بالنزاع السوري. وتشمل هذه الجهود القضية التي رفعناها مع هولندا والتي تستهدف محاسبة سورية أمام محكمة العدل الدولية على ما مارسه نظام الأسد بحق شعبه من تعذيب ومن ضروب المعاملة والعقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة.

وتواصل الآلية أداء دور ضروري ولا غنى عنه من خلال جهودها المستمرة للتحقيق مع المسؤولين عن الجرائم البشعة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 وملاحقتهم قضائياً. وتوثيق الأدلة وجمعها أمر حاسم في سعينا المشترك للتقيد بحقوق الإنسان والقانون الدولي.

وترحب كندا بتواصل السلطات السورية مع الآلية وتشجع على مواصلة التعاون لدعم جهود المساءلة في بلدها. وقد شعرنا بالتفاؤل هذا الأسبوع بعد سماع الرسالة المتعلقة باحترام فسيفساء سورية ونتطلع إلى مواصلة إحراز تقدم في عملية الانتقال السياسي الشامل للجميع.

(تكلمت بالفرنسية)

تعرب كندا أيضاً عن ارتياحها لإعلان السلطات السورية اعتزامها إنشاء لجنة مستقلة تُعنى بالعدالة الانتقالية. ونشجع التنسيق، في الوقت المناسب، بين اللجنة والآلية والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى، مثل المؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية. ونحن مقتنعون بأن المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان وتحقيق العدالة للضحايا أمران أساسيان لتعزيز السلام الدائم والمصالحة في سورية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر المتكلمين في إطار مناقشة هذا البند.

بذلك، تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (أ) من البند 32 من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة 18/00.